تصدر رقميا مؤقتا في انتظار العودة للصدور ورقيا

• العدد: 365

من 23 إلى 29 يونيو 2020

النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: سعيد رحيم • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

أي مغرب لما بعد كورونا؟

كلمة العدد

أين الدولة؟

طلع علينا فيروس كوفيد19- يحمل مخاطر الموت، لا يعترف بالحدود الجغرافية ولا يميز بين الألوان والأديان. لكن المؤكد أنه جائحة بكل المقاييس. لا نعرف حقيقته حتى الآن سوى أنه خلف خسائر في الأرواح، خلف المرضى وبلدانا كاملة مهددة بالمجاعة. والمؤكد كذلك أنه كشف حقيقة عالم تقوده الرأسمالية إلى حتفه، وأنظمة استبدادية لا حلول لها سوى إسكات صرخات الشعوب. فأين الدولة؟ لقد أكدت انسحابها منذ عقود من كل مسؤولياتها، وأصبح الشعب معزولا يواجه مصيره المجهول.

لا يجب أن ننسى وأن نعتقد بأن العالم كان مزدهرا، أو كان يعيش العدل والمساواة، السلم والرفاه. بل جميعنا يعلم باختلال الأوضاع وبمسار احتداد الصراع الاجتماعي. غير أن الجائحة، قد أتت على وضع هش أصلا ومتهالك من شدة مسلسل الأزمات البنيوية لنظام الرأسمال العالمي. ومن مخلفات كورونا فيروس، أن قطع أوصال العالم وأربك العلاقات القائمة أفقيا وعموديا. غير أنه كان أكثر فتكا بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الشعبية وفي مقدمتها الطبقة العاملة في العالم وخاصة في البلدان ذات الأنظمة الرأسمالية التابعة. فقد صرح مدير عام منظمة العمل الدولية من "جنيف" أن بداية العام وقبل ظهور كوفيد19- في العالم، التحق 190 مليون شخص بصفوف البطالة. وأنه بسبب الجائحة والتدابير المعمول بها، فعالم التوظيف "سيتهاوى بشكل غير عادي على الإطلاق" ومن المتوقع تدمير العديد من الوظائف قد يتجاوز 200 مليون بدوام كامل. وحسب نفس المنظمة فإن فيروس كورونا قد يترك نصف القوى العاملة في العالم عاطلة عن العمل أو بدون دخل. وتعرف الدول العربية وأوربا أسوأ المخلفات في مجال التوظيف.

تزداد الأوضاع صعوبة في المغرب بفعل الهشاشة وتدهور الوضعية المهترئة أصلا في كل المجالات، بفعل السياسات الطبقية التي ينهجها النظام المخزني. فقد توسعت دائرة البطالة بين المدن والقرى بفعل غياب سياسات حقيقية في مجال تشغيل حاملي الشواهد وخريجي المعاهد والجامعات بكل تخصصاتها، وهي المفترى عليها بشعار "ربط التكوين بمتطلبات المحيط الاقتصادي" أيضا، بفعل عمليات التسريح وسط العاملات والعمال بشكل جماعي أو فردي واستغلال شروط الحجر الصحي وقوانين الشغل المنحازة للباطرونا في حماية متواصلة للسلطات المخزنية. وبهذا ستكون أرقام البطالة جد مخيفة أكثر مما كان.

أما إذا أضفنا إلى هذه الوضعية، الحالة البئيسة التي توجد عليها باقي المرافق العمومية والخدمات في مجال الصحة والسكن والتعليم... فالمغرب خارج أي رهان للإفلات من الأزمة، في المدى المنظور، ومن المؤسف أنه لا يبدو أن ثمة سياسة أو خطة أو استراتيجية عمل تحمل عموم الطبقات الشعبية إلى بر الأمان. إن الإجراءات المشهود لها بالانجاز عمليا في الحياة اليومية للمغاربة هي تلك الدوريات والاستعراضات البوليسية والمخزنية التي تكاد تحسب الأنفاس. فأين الدولة أمام مسؤولياتها؟ أين مؤسساتها ومنتخبوها من القرارات المخزنية التي ترعاها لجنة اليقظة الاقتصادية في غياب أي مراقبة شعبية على أشغالها.

وعلى النقيض من مقاربات التسييد المفرط للهاجس الأمني، حيث يصعب التفاؤل بمصير ملايين المغاربة، الذين يعيشون تحت عتبة الفقر - إذ كشفت جائحة كورونا عمّا يفوق 20 مليون نسمة منهم - فإن العزاء كل العزاء يبقى في تنامي الوعي الشعبي بحقيقة النظام الرأسمالي العالمي، باعتباره مصدر الكوارث التي تتخبط فيها البشرية اليوم، من جهة، وبنظام الاستبداد المخزني، من جهة أخرى، باعتباره الراعي الأساسي لكل السياسات النيوليبرالية، التي تعمق الفوارق الطبقية، عبر معادلته التقليدية؛ إغناء الغني وإفقار الفقير.

هو الوعي المتنامي الذي سيجعل الطبقات الشعبية، في ظل استمرار هذه السياسات، تحمل مصيرها بيدها لتستعيد قواها المناضلة ولفرض التغيير الجذري في البلاد.■

ضيف العدد: معطي منجب

بقدر ما كان هناك تعاون بين نظام الحسن الثاني والأنظمة التابعة للاستعمار كالكوت ديفوار والغابون كان هناك تعاون بين الوطنيين اليساريين المغاربة والوطنيين الأفارقة.

أوضاع صغار الفلاحين والفلاحين المعدمين بمغرب الهوامش 5

جائحة كورونا تعري وهم حياد الدولة 6

برامج الأحزاب السياسية المغربية للخروج من ازمة كورونا 12

تداعيات أزمة كورونا على النساء العاملات والكادحات 13

السحب: مطبعة العهد الجديد

www.annahjaddimocrati.org annahjad@gmail.com

عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12، الطابق 5 - انفا الدار البيضاء - فاكس: 0522207080 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

القطاع النسائي للنهج الديمقراطي

يندد بتواطؤ النظام المخزني مع الباطرونا في الاستهتار بأرواح العاملات بلالة ميمونة

يتابع القطاع النسائي للنهج الديمقراطي، بغضب شديد، أحداث مأساة العاملات الزراعيات بمنطقة للاميمومة، حيث تم الإعلان يوم 19 يونيو 2020، عن إصابات مؤكدة بفيروس كوفيد 19 لأزيد من600 عاملة في ضيعات الفراولة ومصانع التلفيف بالمنطقة.وهي حصيلة مرشحة للارتفاع والانتشار بحكم أن العاملات الزراعيات والصناعيات يتنقلن بين مناطق العرائش القنيطرة وزان، سوق الأربعاء، مما يهدد بامتداد دائرة المخالطين وتشعب بؤر العدوى.

إن الوضعية الحالية التي تعرفها منطقة للاميمونة، لتوضح بشكل جلي جشع النظام ألمخزني وتبعيته لدوائر المصالح الأجنبية، وخضوعه لأوامر المستثمرين الرأسماليين بالمغرب،مما جعله يتغاضى عن تنفيذ إجراءات وتدابير وقائية لمعالجة جائحة كورونا والحد من انتشارها في وحدات الإنتاج الصناعية والزراعية (معامل الأحذية، رونو، الكابلاج). أو يتلكأ في تطبيقها (شروط نقل العاملات، ظروف العمل، شروط النظافة وتعميم التحاليل المخبرية،) خدمة لمصالح الباطرونا.

إن ما يقع اليوم، 20 يونيو 2020، من انتهاك لحقوق عاملات الضيعات الزراعية في مناطق المغرب، وتعريض حياتهن لخطر الموت والقتل بالوكالة لا يختلف في بشاعته عن الهجمة الدموية التي ذهب ضحيتها كادحي وكادحات سكان الدار البيضاء صبيحة يوم 20 يونيو1981 لذلك فإننا في القطاع النسائي للنهج الديمقراطي:

- نعبر عن مساندتنا وتضامننا اللامشروط مع الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات في جميع مواقع الإنتاج.

- نحمل مسؤولية كارثة للاميمونة للدولة المخزنية وكثلتها الطبقة راعية مصالح الباطرونا.

- ندين تواطؤ النظام المخزني مع الباطرونا في ضرب قواعد الحجر الصحي عبر إعلان جهاز الدولة "وزير الفلاحة" عن استمرار العمل في وحدات الإنتاج في تجاهل تام للإصابات المؤكدة بين عمالها وعاملاتها.

- نطالب بإغلاق الوحدات الإنتاجية الموبوءة وتعميم الفحوصات والتحاليل المخبرية.

- نطالب بمحاكمة مرتكبي الجرائم الاقتصادية ومنتهكي حقوق العمال والعاملات وعدم افلاتهم من العقاب.

- نناشد الحركات النقابية الحقوقية والسياسية وكل القوى الديمقراطية من اجل توحيد نضالاتها لصد الهجوم على الطبقة العاملة ومن اجل مغرب الديمقراطية والعدالة والمساواة.

السكرتارية الوطنية للقطاع النسائي
20 يونيو 2020

القطاع العمالي للنهج الديمقراطي

يؤكد أن الدولة أصبحت أداة في يد البرجوازية

عقدت السكرتارية الوطنية اجتماعها العادي وتم خلاله تدارس مجموعة من القضايا العمالية من بينها - ملف عمال وعاملات شركة روزافلور الموقوفين منذ ماي 2019 والبالغ عددهم 1130 الذين خاضوا معارك نضالية جد مهمة افرزت عن تسوية ملف 600 عامل وعاملة بمبلغ رمزي قدره 1600درهم عن كل سنة من الأقدمية ليبقى مصير 530 منهم مجهولا، وهم لايزالون معتصمين أمام الشركة تحت تهديد صاحبها بتلفيق تهم واهية لتنيهم عن مطالبهم المشروعة وكسر شوكة صمودهم وقد حررت في حق 3 منهم ملفات التحريض على عرقلة الطريق المؤدي الى شركة اخرى لنفس المشغل شركة بالماكرو ويتابعون في حالة سراح .

- كما تم تدارس ملف عاملات وعمال صابروفيل ضيعات ومحطة التلفيف الموقوفين عن عملهم بدون سابق انذار وعدم توصلهم بمستحقاتهم .

- كما تم طرد المكتب النقابي لشركة صواص بعد تأسيسه وينفد اعضاؤه اعتصاما مفتوحا امام مقر الشركة منذ بداية ماي المنصرم و كذلك توقيف ازيد من 100 عاملة بشركة كومابريم ومحاولة ادارة الشركة فرض اسلوب جديد بالعمل هو التناوب على العمل خمسة عشرة يوم لكل عشرين عاملة.

اننا في سكرتارية الوطنية وبناء على ما سبق:

1 - نندد بالتنسيق الكبير بين الدولة والباطرونا بل نؤكد على ان الدولة اصبحت اداة في يد البرجوازية وهذه التجاوزات التي تم عرضها تكشف زيف الخطابات المروجة.

2 - ندين بشدة ما يتعرض له العمال والعاملات الزراعيين من طرد وتوقيف ونطالب الدولة بفرض حماية لحقوقهم المهضومة.

3 - مطالبتنا بفتح حوار مع ممثلي العمال والعاملات (بشركة روزافلور) والاستجابة الفورية لمطالبهم المشروعة والعادلة وتعويضهم عن فترة التوقيف.

4 - مطالبتنا بعودة كل العاملات والعمال بكل من شركات (صواص- صابروفيل- كومابريم) الى عملهم دون قيد او شرط وضمان حقوقهم.

5 - ندعوا كل الاطارات النقابية والحقوقية والسياسية وكل القوى الحية الديمقراطية الى توحيد الصف لصد الهجوم على الطبقة العاملة الذي اتضحت معالمه بشكل جلي مع هذه الجائحة والذي ستسعى البرجوازية الاقطاعية وبتزكية من الدولة لتعويض خسائرها على ظهر العمال والعاملات.

عاشت الطبقة العاملة
السكرتارية الوطنية:في: 21 يونيو 2020

النهج الديمقراطي بجهة درعة تافيلالت

يدين الهجوم على الطبقة العاملة ويشيد بوحدة عمال منجم إميضر وبنجاح إضرابهم

النهج الديمقراطي بجهة درعة تافيلالت يدين الهجوم على الطبقة العاملة وعموم الكادحين، ويشيد بالوحدة العمالية للفرع المنجمي إميضر ونجاح إضرابهم، ويدعوا إدارة المنجم للاستجابة لمطالب العاملات والعمال.

في إطار الحملة المسعورة التي تخوضها الكتلة الطبقية الحاكمة على عموم العاملات والعمال في مختلف الوحدات الإنتاجية دوليا ووطنيا، والتي تزايدت في عز انتشار جائحة كوفيد19-، الأخيرة التي تؤدي ضريبته الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات، والمتمثلة في تسريح المأجورين والمأجورات بشكل جماعي لتفادي إفلاس "الباطرونا" أو استمرار الإنتاج دون احترام لتعليمات المصالح الصحية حماية لصحة المنتجين الحقيقيين، الشيء الذي خلف بؤر كثيرة أهمها بؤرتي "لالة ميمونة" و"الرونو" عكس ما تصوره آلة الدعاية الرسمية، بالإضافة لعدم التصريح بهم وبهن لدى صندوق الضمان الاجتماعي وبالتالي حرمانهم وحرمانهن من الاستفادة من صندوق الجائحة، لتجد هذه الطبقة نفسها في أوضاع صعبة أو في حالة بطالة. وفي الوقت الذي تعامل بها النظام مع الكادحات والكادحين بالقمع والإعتقالات لعدم إلتزامهم بحالة الطوارئ، تجده يغض الطرف عن هذه الشركات التي تسببت وساهمة في تفشي الجائحة، لأن همها الأرباح قبل الأرواح.

وفي إطار تتبع النهج الديمقراطي بدرعة تافيلالت للمعركة التي يخوضها العمال والعاملات بالفرع المنجمي إميضر ضدا على القررات التي تتخدها إدارة الفرع المنجمي، المتمثل في خرق الاتفاقية الجماعية، وهو ما خلف استياء لدى العاملات والعمال، كما رفضت هذه الإدارة الاستجابة للمطالب الفورية التي قدمها الفرع النقابي للنقابة الوطنية للطاقة والمعادن فرع إميضر، والمتمثلة في تحسين شروط الصحة والسلامة بالمنجم والإلتزام بتسوية ملفات السكن لشهر ماي وتشغيل جهاز الفحص بالأشعة بمستوصف المنجم ... لذا فالكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي درعة تافيلالت:

- تدين الهجوم على الطبقة العاملة وعموم الكادحين خاصة في عز جائحة كوفيد19-.

- تشيد بالوحدة العمالية للعمال والعاملات بالفرع المنجمي إميضر وتعتبر الوحدة أساس لانتزاع الحقوق، وتهنئها على نجاح إضرابها يوم 18 يونيو.

- تطالب إدارة الفرع المنجمي إيمضر بتنزيل الاتفاقية الجماعية، والاستجابة للمطالب المستجدة للعاملات والعمال.

- تطالب بتوفير شروط الصحة والسلامة في المنجم.

- تتضامن بشكل مبدئي ولامشروط مع نضالات الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

النهج الديموقراطي بجهة الرباط القنيطرة
يطالب بمحاسبة كل المسؤولين عن كارثة للا ميمونة

في إطار مواكبتها للأوضاع العامة بالجهة وتتبعها تطورات الوضعية الوبائية لجائحة كورونا وما يرتبط بها من الإجراءات الاحترازية المتعلقة بشروط الصحة وسلامة المواطنين/ات وبالأخص العمال والعاملات والشغيلة في مختلف الوحدات الإنتاجية الصناعية والفلاحية و الإدارات العمومية، تلقت الكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي بجهة الرباط الخبر الكارثة بإصابة ما يفوق 642 عاملة وعاملا في ضيعات الفراولة بمنطقة للاميمونة إقليم القنيطرة،

إن هذه الكارثة تؤكد بالملموس، من جهة جشع الرأسمالية واستهتارها بأرواح وصحة وسلامة العمال والعاملات لمراكمة الأرباح، ومن جهة أخرى التواطؤ المكشوف للدولة لإطلاق يد الباطرونا الجشعة للاستغلال المكثف للطبقة العاملة دون توفير أدنى مقتضيات الحماية الوقائية، فالأموال قبل الأرواح هو الشعار والحجر المفروض على المواطنين/ات هو حجر أمني أساسا قبل أن يكون صحيا .

وعليه، فالكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي بجهة الرباط:

- تدين بشدة وتشجب التواطؤ المكشوف بين الدولة والباطرونا لتكثيف الاستغلال ومراكمة الأموال والأرباح على حساب الطبقة العاملة والشغيلة وعموم المواطنين/ات؛

- تسجل تضامنها المطلق مع كل العمال/ات المصابين/ات وكل ضحايا الجائحة وتطالب بتمكينهم من ظروف إيواء جيدة وعلاجات ضرورية لإنقاذ حياتهم وضمان كل حقوقهم؛

- تحمل عامل إقليم القنيطرة مسؤولية الاستهتار بصحة وسلامة العمال/ات والمواطنين/ات وتحويل ساكنة المدينة والإقليم والوحدات الإنتاجية إلى مرتع لتفشي فيروس كورونا المستجد؛

- تحمل الباطرونا كذلك المسؤولية المباشرة في هذه الكارثة التي مست العمال/ات والمنطقة لعدم تقيدها بالتدابير الوقائية الصحية؛

- تؤكد أن توفير الوقاية الحمائية لكل العمال والعاملات والشغيلة وعموم المواطنين شرط لا يقبل التهاون والتواطؤ والاستهتار ولا يجب أن يخضع لجشع الباطرونا أو مساومة الرأسمال؛

- تحمل السلطات العمومية والمسؤولين المباشرين مسؤولية حماية صحة وسلامة عمال وعاملات الحي الجامعي بالقنيطرة حيث يتم إيواء المصابين/ات؛

- تدعو السلطات العمومية بالجهة إلى فرض كل تدابير الطوارئ الصحية للقطع مع أية إمكانية لانتقال الوباء إلى مناطق أخرى بسبب التسيب في نقل العمال/ات وظروف الاستغلال وجشع الباطرونا؛

- تطالب بإعمال المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب ضد كل من ثبتت مسؤوليته في هذه الكارثة التي يجب تصنيفها ضمن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛

- تدعو كافة القوى الديمقراطية واليسارية بالجهة إلى تعزيز قيم التضامن وتوحيد النضالات بارتباط مع نضالات الطبقة العاملة والكادحين والمعطلين.

20 يونيو 2020

الشبكة الوطنية للحقوق الشغلية "تقاطع" وقضية البؤر الصناعية
«ها قد حصل ما كنا نخشاه وما نبهنا له»

إن شبكة "تقاطع" للحقوق الشغلية، انطلاقا من اطلاعها الدقيق على الواقع المتردي لظروف الشغل بمؤسسات الإنتاج، لم تتوقف عن تنبيه السلطات وحثها على التدخل من أجل تفادي انفجار بؤر صناعية بالمعامل التي استمرت في العمل ضدا على إجراءات الحجر الصحي المعلنة. وهكذا، بعد معامل النسيج والأحذية والأسلاك الكهربائية بكل من القنيطرة وطنجة والبيضاء، تنفجر بؤر صناعية جديدة بمعامل لتلفيف الفراولة (تصدير) بمنطقة "لالا ميمونة" بإقليم القنيطرة مخلفة حوالي 500 إصابة مؤكدة في صفوف العاملات والعمال وعائلاتهم. وهي حصيلة مرشحة للارتفاع بسبب التنقل الكثيف بين القرى على مثن وسائل للنقل تفتقر للشروط القانونية (بيكوب...) والاكتظاظ داخل وحدات للإنتاج لا توفر الشروط الدنيا للصحة والسلامة.

إذا كانت مسؤولية الرأسماليين الجشعين ثابتة في جريمة تعريض صحة وحياة آلاف العاملات والعمال وعائلاتهم للخطر، فإن السلطة متواطئة بشكل مكشوف في انتهاك العديد من المعامل والضيعات لإجراءات الحجر الصحي واستمرار نقل العاملات والعمال في شاحنات وعربات بيكوب خارج القانون؛ مما ينذر بمزيد من الكوارث والضحايا.

إن شبكة "تقاطع" إذ تعبر عن مساندتها لنضالات الطبقة العاملة في جميع مواقع الإنتاج من أجل تطبيق معايير الشغل وخصوصا منها المتعلقة بتوفير شروط الصحة والسلامة في العمل، تنادي مجموع الحركة النقابية والحقوقية والديمقراطية عموما للإسراع في بلورة صيغ نضالية موحدة كفيلة بصد الهجوم على حقوق الطبقة العاملة، في أفق تحقيق مطامحها في التحرر من الاستغلال والقهر.

لجنة المتابعة: في 19 يونيه 2020

شتوكة

النهج الديمقراطي باشتوكة ايت باها في زيارة
تضامن للعاملات والعمال المعتصمين/ات

قام وفد من النهج الديمقراطي باشتوكة ايت باها صباح يوم الاربعاء 17 يونيو 2020 بزيارة تضامنية للعمال والعاملات المعتصمين/ات بالشركات التالية:

- معتصم عاملات تعاونية كومابريم بجماعة انشادن الموقوفات عن العمل منذ 31 ماي 2020
- معتصم العمال النقابيين بشركة صواص المطرودين من العمل منذ 2 ماي 2020
- معتصم عاملات وعمال شركة روزا فلور بأيت اعميرة المستمرين في احتجاجهم منذ ماي 2019

وقد كانت هذه الزيارة مناسبة لتأكيد تضامننا كنهج ديمقراطي مع العاملات والعمال والاستماع إلى مشاكلهم/ن وتحميل المسؤولية للسلطات الاقليمية العاجزة عن حل هذه المشاكل ولوزارة التشغيل في ما يعرفه الاقليم من تزايد وثيرة الطرد الجماعي والتسريحات للعمال والعاملات وخرق قانون الشغل على علاته والتهديد بالمتابعات القضائية.

كما كانت مناسبة أيضا لاعداد تقارير موثقة عن حجم معاناة الطبقة العاملة وعن تدهور المجال البيئ والاستغلال الفاحش والمفرط للتربة والفرشة المائية بهذه منطقة من طرف الباطرونا الرأسمالية الاستغلالية.

سلا

إحتجاج عمال النظافة بسلا

نظم المكتب الموحد لعمال شركة ميكومار وأوزون للنظافة يوم الثلاثاء 16 يونيو وقفة إحتجاجية أمام مقر مندوبية التشغيل بسلا منندين بالأوضاع المزرية التي يشتغلون فيها عمال النظافة ، كما يطالبون بتوفير وسائل الوقاية في هذه الظرفية ، إذ مطلبهم الأول هو إرجاع عاملين مطرودين من عملهم. وفي كلمتهم الختامية ركزوا على ضرورة مواصلة وقفاتهم الإحتجاجية حتى تحقيق مطالبهم .

الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي تطالب بالاستجابة لمطالب الشغيلة التعليمية

عقد المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي اجتماعه العادي عن بعد الخميس 18 يونيو 2020، تدارس خلاله قضايا تنظيمية ومستجدات الساحة التعليمية، فسجل باعتزاز نجاح اجتماعات المكتب الوطني عن بعد مع كل المكاتب الجهوية والمكاتب الوطنية للنقابات الوطنية والاطارات الموازية، وثمن الأنشطة الموازية والاشعاعية عن بعد للفروع والمركز، ومتابعة أجهزة الجامعة الوطنية للتعليم لمختلف قضايا نساء ورجال التعليم في زمن انتشار جائحة كورونا، وتناول بالتحليل مستجدات الساحة التعليمية، والتي أكدت الظرفية الحالية حاجة بلادنا إلى تعليم عمومي وحيد موحد مجاني وجيد لجميع بنات وأبناء الشعب المغربي من الأولي إلى العالي، كما سجل مواصلة وزارة التربية في تدبيرها الانفرادي للقطاع وعدم استجابتها للرسالة التذكيرية الموجهة بتاريخ 4 يونيو 2020 الخاصة بمطالب الشغيلة التعليمية والداعية لحوار ممأسس عن بعد أو قرب مع التنسيق النقابي الثنائي، للجامعة الوطنية للتعليم FNE والنقابة الوطنية للتعليم CDT .

وعليه، فإن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي:

1. يجدد شكره وامتنانه للأطر الطبية ولنساء ورجال التعليم وعمال/ات النظافة والحراسة على تضحياتهم الجبارة في ظل الجائحة...؛

2. يشيد بتضحيات مناضلات ومناضلي الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي وباستمرار نشاطهم النقابي بمختلف الأجهزة ولتتبعهم لمختلف قضايا نساء ورجال التعليم خلال هذه الفترة الجائحية؛

3. يعلن تشبته بالوحدة النقابية كمدخل نضالي أساسي لتحقيق مطالب الشغيلة التعليمية، وبناء تعليم عمومي يستجيب لمتطلبات الشعب المغربي في التنمية والتقدم والتقاسم العادل للخيرات والمعرفة؛

4. يسجل التضامن مع أولياء وآباء التلاميذ/ات بالتعليم الخصوصي ويطالب الحكومة بتوفير العرض التعليمي من حجرات الدرس وتجهيزات وموارد بشرية لمواجهة الطلب، وكذلك الإعلان الفوري عن مباراة الالتحاق بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بالعدد الكافي لتفادي الخصاص المتراكم وتلبية انتظارات حاملي الشهادات المعطلين وأسرهم؛

5. يطالب الوزارة بالصرف الفوري لمستحقات كل الترقيات التي تمت برسم سنوات 2016 و2017 و2018؛ والإعلان عن نتائج الامتحانات المهنية لمختلف الفئات المهنية برسم 2019.

6. يطالب الوزارة بالإسراع بعقد اجتماعات اللجان الثنائية لكل الفئات التعليمية للبث في الترقية بالاختيار برسم 2019.

7. يذكر من جديد ويلح على فتح حوار عاجل للحسم في مختلف الملفات النقابية العالقة والمطالب المشروعة للشغيلة التعليمية بكل فئاتها، وضرورة التعجيل بإخراج المراسيم التعديلية الخاصة بالفئات المتفق حولها في جلسات الحوار السابقة: (الإدارة التربوية إسناد ومسلك، الترقي بالشهادات، المكلفين خارج سلكهم، التوجيه والتخطيط التربوي، دكاترة التربية الوطنية، المساعدون التقنيون والمساعدون الإداريون)، وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه منذ أبريل 2011: الدرجة الجديدة والتعويض عن العمل بالعالم القروي والمبرزين... والاستجابة لكل الملفات النقابية العالقة والمطلبية: العاملون والعاملات بالتعليم العالي، إدماج الأساتذة الذين فُرض عليهم التعاقد، المقصيون من خارج السلم، ملحقو الاقتصاد والإدارة، الملحقون التربويون، المستبرزون، المفتشون، العرضيون ومنشطو التربية ومدرسة. كم.. المدمجون، أطر التسيير المالي والإداري، ضحايا المعالجة الانفرادية لملف ضحايا النظامين (بمن فيهم فوجي 93 و94، المونون، أساتذة الإعدادي، الممارسون والمتقاعدون)، الزنزانة 10، المعفيون والمرسبون، أساتذة اللغة العربية والثقافة المغربية بالخارج، أساتذة اللغة الأمازيغية، التقنيون، المتصرفون، المهندسون، التقنيون، المتصرفون، المحررون، عمال الحراسة والنظافة والإطعام، مربيات ومربي التعليم الأولي، الأساتذة المؤطرون بمختلف مراكز التكوين التابعة للوزارة، سكنيات الأساتذة العاملين بالعالم القروي، العاملون والعاملات بالتعليم الخصوصي...

8. يعلن تضامنه مع الأساتذة المرسبين والمعفيين ويطالب الوزارة بإنصافهم ورفع الضرر عنهم؛

9. يدين ويشجب أسلوب التضييق والانتقام والإقصاء (من تحمل مهام مدير بالإسناد أو مباراة المسلك...) الذي تمارسه الإدارة، بواسطة ما يسمى بـ "البحث المحيطي" أو غيره، ضد المناضلين/ات بسبب انتمائهم النقابي أو السياسي أو لفضحهم للفساد والمفسدين، من خلال ترسيبهم بعدد من المباريات أو اتخاذ قرارات جائرة أو إحالتهم على المجالس التأديبية...

10. يدعو المناضلين/ات وعموم الشغيلة التعليمية بكل فئاتها للاستمرار في التعبئة ووحدة الصف لتحقيق المطالب ومواجهة التحديات المطروحة والقرارات التراجعية التي تستهدف ما تبقى من المكتسبات التاريخية؛

11. يدعو الحركة النقابية المناضلة وكل القوى الحية ببلادنا للنضال الوحدوي والدفاع عن التعليم العمومي وخدمة قضايا نساء ورجال التعليم.■

جامعة القطاع الفلاحي تحمل الحكومة والباطرونا الزراعية مسؤولية كارثة "لالة ميمونة"

تتابع الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي – الاتحاد المغربي للشغل، بقلق شديد، أخبار تفشي فيروس كورونا في صفوف المئات من العاملات والعمال الزراعيين بضيعات إنتاج الفواكه الحمراء ومحطات التبريد والتلفيف بقرية لالة ميمونة، وتمدد الفيروس ليصيب أسر العاملات والعمال ومخالطيهم في عدد من دواوير المنطقة وأحياء سوق أربعاء الغرب، ناهيك عن حالة الهلع التي تعيشها المنطقة والتي تشهد منذ شهور نشاطا زراعيا مفرطا في ظل الجائحة وشروط استغلال بشعة لمئات الالاف من لعاملات والعمال الذين يتم استقدامهم من دواوير قريبة ومن سيدي قاسم وسيدي سليمان والعرائش ودون أي إجراءات وقائية فعلية لحمايتهم..

إن الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، إذ تدين استهتار الباطرونا الزراعية بأرواح العاملات والعمال، فإنها تعتبر "كارثة لالة ميمونة" تحصيل حاصل لواقع مرير كان سابقا على الجائحة التي تعرفها بلادنا ولازال مرافقا لها، وهو الواقع الذي طالما

ندد به الجامعة وتصدت للمسؤولين عنه بالفضح والمجابهة، وراسلت في شأنه مؤخرا وزير الشغل والإدماج المهني ووزير الفلاحة لتحملهما مسؤوليتهما كاملة في التهديد اليومي لصحة وسلامة مئات الالاف من العاملات والعمال الزراعيين الفقراء في بلادنا وفي منطقة الغرب تحديدا بسبب تكديسهم في وسائل نقل مهينة وقاتلة وتشغيلهم في ظروف أقرب إلى العبودية.

وعليه فإن الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي:

• تعبر عن تضامنها ومواساتها للعمالات والعمال والمواطنين المصابين، وتطالب بالاعتناء بهم وتمكينهم من ظروف الايواء والعلاج الضرورية لإنقاذ حياتهم، واعتبارهم في حكم المصابين بمرض مهني حماية لحقوقهم.

• تحمل الحكومة مسؤولية الإبقاء على أنشطة زراعية غير ضرورية للعيش اليومي للمواطنات والمواطنين خدمة لمصالح الباطرونا رغم تهديدها لسلامة وصحة العمال وعموم المواطنات والمواطنين، واحتمال تشكيلاها لبؤر وبائية خطيرة تؤدي إلى تمديد الحجر الصحي وتكلف الاقتصاد الوطني خسائر يومية فادحة.

• تحمل السلطات العمومية، المكلفة بفرض تدابير الطوارئ الصحية محليا وعلى مستوى إقليم القنيطرة وبمراقبة تقيد الباطونا بالتدابير الوقائية الصحية، المسؤولية المباشرة فيما حل بالعمال والمنطقة من ضرر وهلع.

• تستهجن تأخر قرار إغلاق الضيعات ومحطات التلفيف في منطقة لالة ميمونة ومولاي بوسلهام، معتبرة إياه محاولة لذر الرماد في العين، والتلكؤ في إجراء الفحوص الاستباقية غم أن العاملات وساكنة المنطقة طالوا بها منذ أوائل ماي المنصرم، وتطالب بمعاقبة الباطرونا الجشعة وجميع المسؤولين عن الكارثة بسبب استهتارهم وتهديدهم لأرواح المواطنين.

• تعتبر القرار الصادر عن وزارة الفلاحة بتاريخ 30 أبريل المنصر، القاضي باستبعاد عمال القطاع الخاص الفلاحي والصناعات الغذائية والبحارة الصيادين من الاستفادة من التعويض عن التوقيف بسبب الجائحة، أحد الأسباب الرئيسية للكارثة وتطالب بإلغائه فورا لتخفيف الضغط المادي الذي يدفع العاملات والعمال للنزول لطلب الشغل بأي ثمن والسقوط فريسة في يد السماسرة والباطرونا الجشعة.

• تدعو كافة القوى الصديقة للطبقة العاملة إلى تكثيف دعم صمود العمال الزراعيين في مواجهة الاستغلال والقهر في المنطقة وعبر التراب الوطني، ومساندتهم في معارك التصدي للتمييز والحكرة، ومن أجل حقهم في التنظيم النقابي الرادع لجشع الباطرونا وتواطؤ الجهات التي يفترض فيها تطبيق القانون.

وأخير فإن الجامعة الوطني للقطاع الفلاحي إ تعبر عن إدانتها الشديدة للجهات الحكومية المعنية ولمصاصي الدماء من المشغلين باعتبارهم المسؤولين المباشرين عن كارثة لالة ميمونة وعن أمكانية انتقال الوباء إلى مناطق أخرى بسبب وجود نفس طرق نقل وظروف استغلال العمال الزراعيين على امتداد التراب الوطني.■

عن الكتابة التنفيذية
الرباط في 20 يونيو 2020

أوضاع صغار الفلاحين والفلاحين المعدمين بمغرب الهوامش
– بادية سوس نموذجا–

أ – ب

بادية سوس- ماسة بالجنوب المغربي جزء من مغرب الهوامش الذي عَرف ومنذ عقود من الزمن إهمالا وتهميشا من طرف الحاكمين. في حقيقة الأمر هذا التهميش يدخل في إطار منطق تقسيم البلاد إلى مغرب نافع ومغرب غير نافع وهو تقليد رسخه المحتل الفرنسي خلال فترة الاستعمار وسار عليه من تولى تدبير شؤون البلاد لما بعد الاستقلال الشكلي. مغرب الهوامش أو المغرب غير النافع يتمثل أساسا في البادية المغربية، وهي الجزء الكبير من خريطة الوطن. الأمر ينطبق بحذافيره على العالم القروي بجهة سوس- ماسة حيث تشكل حيزا جغرافيا أكبر بكثير مما تحتله الحواضر بالجهة. فالقرى بالجهة هي مناطق معروفة بارتفاع كبير لنسبة الهشاشة والفقر بل أصبحت ظواهر الهشاشة والفاقة مرادفا للقرى بسوس.

العالم القروي بسوس تنقصه التجهيزات الضرورية، من طرق معبدة ومرافق عمومية أساسية، وصحة وتعليم وسكن لائق وماء صالح للشرب وكهرباء وغيره. مدخول السكان جد هزيل، فالفقر والهشاشة هي ظواهر قروية بسوس، بحيث غالبية الفقراء بالجهة يعيشون بالقرى، وللتغلب على متطلبات العيش يقوم هؤلاء بأنشطة مختلفة، كالعمل الموسمي والبناء إلى جانب الفلاحة التي هي النشاط الأول للساكنة.

ثلاثة أرباع من العائلات ببادية سوس تعيش من الفلاحة، بحيث تعمد إلى استغلال قطع أرضية صغيرة هي مصدر رزقها. تشتغل بها يد عاملة مكونة أساسا من أفراد العائلة، ويشكل بها العمل النسائي وعمل صغار الأولاد نسبة تقارب ال 50%، كما تستعمل أدوات إنتاج فلاحية تقليدية، ويبقى محصول جهدها وكدها مرتبط إلى حد كبير بتقلبات الطقس ومرهون بما تجود به السماء من أمطار. فالجهة لا تعرف في السنة إلا فصلين، فصل يمكن أن نصفه بفصل ماطر يبتدئ من شهر نونبر حتى شهر مارس، وفصل حار يمتد لباقي السنة. أما نسبة الأمطار التي تعرفها الجهة فهي أقل بكثير من نسبة التساقطات بالمغرب. في السنوات الأخيرة عرفت البلاد وبكيفية متتالية سنوات الجفاف، وكان لها انعكاس كبير على الحياة بالبادية المغربية وعلى البادية السوسية وساكنتها على الخصوص.

مناخ جهة سوس هو عموما مناخ جاف، والتساقطات المطرية بالمنطقة تعرف تقلبات كبيرة وكل ما تجود به السماء من أمطار تحتكره الدولة، حيث يتم تجميعه في السدود وتوزعه على كبار الفلاحين الذين يعمدون في السنوات العجاف إلى الرفع من وثيرة استنزاف المياه الجوفية، لسقي ضيعات فلاحية توجه منتوجها للتصدير، وهذا ما يعرض المنطقة بكاملها لنذره المياه والعطش. على هذا الوضع الذي يتميز بتبذير المياه وتدبيرها العشوائي وغير المعقلن، تعيش جهة سوس ماسة ولعقود، وكان ذلك سببا مباشرا في تعقيد وتفاقم الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها ساكنة البادية السوسية منذ سنوات.

75٪ من العائلات ببادية سوس تعيش من الفلاحة بحيث تعمد إلى استغلال قطع أرضية صغيرة هي مصدر رزقها تشغل بها يد عاملة مكونة أساسا من افراد العائلة، يشكل بها العمل النسائي وعمل صغار الأولاد نسبة تقارب ال 50٪، كما تستعمل أدوات فلاحية تقليدية ويبقى محصول جهدها وكدها مرتبط الى حد كبير بتقلبات الطقس وما تجود به السماء من امطار.

للتغلب على متطلبات الحياة تعمد الساكنة القروية بسوس، زيادة على الفلاحة وتربية بعض رؤوس الحيوانات والدواجن، إلى مزاولة أنشطة عدة كالعمل الموسمي، كبنائين ومستخدمين بأوراش الإنعاش وغيرها. أما في سنوات الجفاف، كالتي يمرون بها حاليا، فمنهم من يضطر لبيع أرضه والسفر بحثا عن لقمة العيش بالحواضر. فكل ما يعتمد عليه أهل القرى بسوس، هو ما تجود به الطبيعة من ماء وأرض وغابات وطقس أحيانا لا يرحم. وهذه الموارد نفسها هي الآن تعرف استنزافا غير مسبوق، ما يهدد حياة القرويين وذويهم وتظهر انعكاساته الوخيمة على كل مظاهر الحياة بالجهة.

هذه السنة، ازدادت أحوال ساكنة البادية بسوس -ماسة سوءا نتيجة الأزمة الصحية التي تسببت فيها كورونا19-. فنظرا للسرعة الفائقة التي ينتشر بها الوباء، وأمام انعدام أي لقاح أو دواء، وعجز الدولة عن القيام بتشخيص الداء للتأكد من المصابين من غيرهم، فقد دعت المواطنين إلى التزام مساكنهم وعدم الخروج إلا عند الضرورة القصوى، تنفيذا وتقيدا بما سمته الحجر المنزلي والطوارئ الصحية. هكذا وجدت ساكنة بادية سوس، وبالخصوص صغار الفلاحين وعموم المعدمين منهم، أنفسهم مضطرين للمكوث بمنازلهم، ينهكهم الجوع وعرضة للخوف والهلع جراء التهديدات القمعية للمخزن عند مخالفة مقتضيات الحجر الصحي أو التجرؤ للخروج والمخاطرة في ظل العدوى التي تتهدد حياتهم وحياة ذويهم. لقد مكثوا على هذه الحال طيلة فترة الطوارئ الصحية، وتمنوا أن تخف معاناتهم هاته باستفادتهم من الدعم المقدم للسكان خلال رمضان، أو في إطار دعم صندوق كورونا. لكن المقدمين والشيوخ بالدواوير التي يقطنونها ارتأوا غير ذلك، فتم حرمان العديد منهم من أي دعم ولا يزال قسم آخر منهم ينتظر. وللتعبير عن غضبهم من هذا التمييز وهذا الحيف الذي لحق بهم، خرجوا بمناطق عدة بالجهة في أشكال احتجاجية، لكن كل ذلك لم ينفع مع مخزن متعنت وأعوانه المتسلطين، ما يطرح على هؤلاء الفلاحين والكادحين المغلوبين على أمرهم ضرورة تنظيم صفوفهم وتشبيك نضالاتهم قصد إسماع أصواتهم وانتزاع مطالبهم.■

جائحة كورونا تعري وهم حياد الدولة

الحسين لهناوي

مرة أخرى تكشف جائحة كورونا وهم حياد الدولة كجهاز لضبط المجتمع والسهر على تسييره عبر تطبيق القوانين والوقوف على تنفيذ الواجبات والتمتع بالحقوق للمواطنات والمواطنين. فدوما، دأبت الخطابات الرسمية والإعلام الموالي للنظام المخزني على إظهار الدولة كجهاز محايد وفوق الطبقات الاجتماعية يهدف إلى حماية كل المواطنات والمواطنين وخدمة مصالحهم على قدم المساواة وبدون استثناء ولا تحيز. إلا أن انتشار وباء فيروس كورونا بشكل سريع وعلى نطاق أوسع، عرى عن كل هذه الادعاءات المغرضة وكشف عن الوجه الحقيقي للدولة كجهاز لحماية مصالح التكتل الطبقي السائد المسيطر على الثروة والسلطة ضد نضالات واحتجاجات الطبقات الشعبية التي تعاني من سياساته التفقيرية. وهذا ما تجلى في بعض من المظاهر المرتبطة بانتشار الوباء.

- **أولا:** تغاضي الدولة عن استمرار تشغيل العاملات والعمال من طرف المعامل الكبرى ووحدات الإنتاج المرتبطة بالشركات العابرة للقارات، بدون حمايتهم من العدوى، وهو ما بينته الإحصائيات الرسمية من خلال تفشي الوباء في العديد من المعامل والمصانع في الأقطاب الصناعية كالدار البيضاء وطنجة والقنيطرة، في حين نهجت التعامل القمعي مع العديد من الفقراء والمعدمين الذين دفعهم اللجوء الى البحث عن لقمة العيش اليومي، حيث تعرضوا للاهانة وحتى الضرب لإجبارهم على التقيد بشروط الحجر الصحي، بدل التعامل عبر التعبئة التوعوية بموازاة تزويدهم باحتياجاتهم الضرورية صونا لكرامتهم وحفاظا على حقوقهم، على غرار تعامل الدول الديمقراطية مع مواطناتها ومواطنيها.وتجدر الإشارة إلى التواطؤ الفاضح للقيادات النقابية عبر التزامها الصمت رغم احتجاجات العمال في عدة وحدات صناعية مطالبين بتوفير الشروط الوقائية من العدوى.

- **ثانيا:** إقدام الدولة على الاقتطاع من أجور الموظفين والمستخدمين دون استشارتهم، بمباركة القيادات البيروقراطية للنقابات والابتزاز الإعلامي للمواطنات والمواطنين البسطاء لتقديم مساهماتهم، مهما كان مبلغها إلى صندوق كورونا. في نفس الوقت، تم التغاضي عن مساهمة البرلمانيين والوزراء وكبار الموظفين كما تم التغاضي عن مساهمة الأثرياء والرأسماليين الكبار، بالرغم من بعض الخرجات الإعلامية المدفوعة الأجر، التي تمدح بعض الرأسماليين على التبرع لصندوق كورونا. وكعادتها، سلكت الدولة التدبير غير الشفاف لهذا الصندوق، بحيث لا يعرف الشعب لا المبالغ المستخلصة ولا الأشخاص المساهمين، في حين تم اسناد لوائح الفقراء والمعوزين الذين سيستفيدون من الاعانات الى اعوان وزارة الداخلية لتسجيل لوائحهم، وهو ما فتح الباب مشرعا امام امكانيات ابتزازهؤلاء الفقراء من طرف اعوان الداخليةة.

على المستوى السياسي والاجتماعي أوكلت الدولة كل الإجراءات المتخذة لوزارة الداخلية مركزيا وجهويا ومحليا ليتصرف مختلف أطرها وأعوانها على تطبيق شروط الحجر مع ما رافق ذلك من قمع واعتقالات في العديد من المناطق، دون مراعاة شروط العيش للكادحات والكادحين الذين لا يتوفرون على دخل قار والذين يكدحوا ليوفروا عيشهم يوما بيوم. وقد غاب دور ما يسمى بممثلي السكان من برلمانيين ورؤساء المجالس وغيرهم، شانهم شان القيادات النقابية، مكتفين بالتنويه لما تقوم به وزارة الداخلية.

هذه الأمثلة البسيطة تكشف الوجه الحقيقي للدولة كجهاز يعبر، بوضوح، عن حماية مصالح الرأسمال والرأسماليين ضد مطالب واحتجاجات الطبقات الشعبية.

فالهوة ما فتئت تتسع، يوما بعد يوم بين طبقة كبار الراسماليين والبورجوازية المحلية وكيلة الراسمال العالمي والتي يشكل النظام المخزني اسمنتها المتين والطبقة الشعبية بمختلف فئاتها الاجتماعية من عمال وكادحين وحرفيين وموظفين صغار وممتهني المهن الحرة وغيرهم من المفقرين. والجدير بالذكر ان اتساع هذه الهوة بين القلة القليلة من الاغنياء الذين تتزايد ثروتهم باستمرار، مقابل تزايد التفقيرالمهول للسواد الاعظم من الشعب، تسارعت وثيرته مع انطلاق تطبيق برنامج التقويم الهيكلي، بداية ثمانينات القرن الماضي، والذي يتمحور حول دعم وحماية مصالح الطبقة الاولى على حساب الطبقات الشعبية التي تعرف تدهورا مريعا لمستوى دخلها وظروف معيشها اليومي.

فها هي الباطرونا ونظامها يستعدون لمراجعة قانون المالية، بهدف الاستفادة من اموال صندوق كورونا والتخفيف من الضرائب، علما ان عموم الشركات لا تساهم في مجموع التحصيلات الضريبية الا بحوالي 2 في المائة. ومن جهة اخرى، يستعدون لمراجعة مدونة الشغل التي تمت صيغة بنودها لتكون في اغلبيتها العظمى لصالحهم، بهدف المزيد ما يطلقون عليه مرونة التشغيل وهو ما يعني اطلاق يدها في الاقدام على التسريحات بالجملة وفرض شروط تشغيل اقل ما يمكن ان يقال عنها انها شروط العبودية. يتم كل هذا وقيادات المركزيات النقابية غارقة في صمتها المخزي.

لقد ان الاوان لتتحد كل القوى الرافضة للاستبداد والفساد، لصياغة برنامج حد ادنى، هدفه تاطير النضالات الشعبية التي لا محالة ستنطلق بعد كورونا للمطالبة بالحقوق المشروعة والتي سيواجهها النظام بالمزيد من القمع. فالمديونة الخارجية تلتهم الجزء الكبير من المنتوج الدخلي والجزء المتبقي يتعرض للفساد والنهب والتهريب الى البنوك الخارجية. ان المواجهة ستكون محتدمة بين التكتل الطبقي السائد المتحكم في الثروة واجهزة القمع والاعلام والطبقات الشعبية المحرومة والمهمشة المصرة على انتزاع حقوقها المهضومة. وهذه المواجهة، من شانها ان تساهم في فرز واضح بين معسكر موالي للنظام يستفيد من فتاته ومعسكر رافض للاستبداد وللفساد، معسكر ينخرط في النضالات الجماهيرية قصد تطويرها وإعطائها أفقا ثوريا، متحديا كل أساليب القمع والتضييق. فالتاريخ يسجل انتصار الشعوب المسنودة من طرف قواها الثورية مهما بلغ حجم التضحيات وارتفاع أعداد الضحايا من طرف الأنظمة الاستبدادية التي ترعاها الامبريالية العالمية والتي تخدم مصالحها وليس مصالح الشعوب التي تدعي انها تمثلها.■

التاريخ يسجل انتصار الشعوب المسنودة من طرف قواها الثورية مهما بلغ حجم التضحيات وارتفاع أعداد الضحايا من طرف الأنظمة الاستبدادية التي ترعاها الامبريالية العالمية والتي تخدم مصالحها وليس مصالح الشعوب التي تدعي أنها تمثلها.

أي مغرب لما بعد كورونا

عرت كورونا فشل الدولة وسياساتها المتراكمة منذ عقود، ولم يكن أمامها من خيار سوى اللجوء لقانون الطوارئ الصحية وسجن غالبية المواطنين والمواطنات في أماكن سكناهم حتى تتجنب الضغط على البنية التحتية المهترئة للقطاع الصحي. وعرت الجائحة فشل الدولة لما كشفت الحجم المهول للفقر في البلاد، 25 مليون فقير لم ينفع معه توزيع الدعم على هزالته.

ففي البحث الذي أجرته مندوبية التخطيط إبان الجائحة، حول عيش الأسر تحت وطأة الحجر الصحي، ذكرت أن "34% من الأسر المغربية وجدت نفسها بدون أي مصدر للدخل. ووصلت هذه النسبة إلى 44% بالنسبة للأسر الفقيرة، و54% في صفوف الحرفيين والعمال المؤهلين، و47% بين التجار، و46% بين العمال واليد العاملة الفلاحية. وأن دخل الأسر يغطي بالكاد النفقات بالنسبة لـ 38%. وتلقت أسرة واحدة فقط من كل خمس أسر مساعدات من الدولة، 13% في إطار RAMED، و6% في إطار CNSS، واعتبرت 72% من الأسر المستفيدة أن المساعدات ليست كافية للتعويض عن فقدان المداخيل. وأكد حوالي نصف أرباب الأسر أن واحدا على الأقل من بين أفرادها النشيطين المشتغلين قد اضطر إلى توقيف نشاطه، 40% منهم فقط تلقوا مساعدة".

عن تداعيات جائحة كوفيد 19 نخصص ملف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي، لتسليط الضوء على الوضع الراهن، خاصة على الظرفية ببلادنا، مع استشراف مغرب ما بعد كورونا، وذلك على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية.

أوضاع الطبقة العاملة في زمن كورونا

محمد هاكش

سأتناول الموضوع المطروح، من زاوية الحقوق الشغلية وأوضاع الطبقة العاملة بالمغرب باعتبارها القوة الوحيدة القادرة على قيادة حركة التغيير المجتمعي.

ولكي أقف في هذا المجال على ما بعد كورونا، اتضح لي أنه لابد أن أتتبع المنهجية التالية:

- قبل كورونا، لأقف بتركيز شديد على مستوى احترام الحقوق الشغلية والتطرق إلى بعض الأوضاع الاجتماعية قبل حلول الجائحة، وذلك لكي لا نحمل كورونا كل مآسينا ولكي لا تتحول كورونا إلى مخبئ للمسؤولين على وضعية الحقوق الشغلية للطبقة العاملة؛

- أثناء الحجر الصحي وفرض حالة الطوارئ، أو أثناء كورونا وتداعياتها على الحقوق الشغلية وأوضاع الطبقة العاملة؛

- ما بعد كرونا، وهي المرحلة المستقبلية التي نحن مدعوون من أجل محاولة استقراء ما ستكون عليه الحقوق الشغلية والأوضاع الاجتماعية وفق ما نراه من مؤشرات وما تقوم به الدولة والباطرونا؛

- أخيرا سنتساءل عن العمل النقابي وإلى أي حد يفعل دوره الأساسي في الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للطبقة العامل والنضال من أجل الحفاظ على المكتسبات وفرض احترام الحقوق الشغلية رغم علاتها.

بالنسبة للأوضاع قبل كورونا، الجميع شاهد وعاش مئات الاحتجاجات والإضرابات للمطالبة بالحقوق من أجور وترسيم وتوظيف وحق نقابي وتحسين شروط الشغل... هذه الاحتجاجات كانت تواجه ثلاث مسائل ومصائب خطيرة ومدعمة من طرف الدوائر الرأسمالية لترسيخ الاستغلال: هذه المصائب هي المرونة في الشغل وبالتالي تعميم الهشاشة، والمرونة في الأجور، ومحاصرة العمل النقابي والقضاء على العمل النقابي المكافح. ولنأخذ بعض المؤشرات:

إذا أخذنا الأجور مثلا، نجد ما بين الحد الأدنى للأجور في القطاعين الصناعي والخدماتي ((SMIG 2695،45 درهم، والحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي (1903،46 SMAG) درهم، أي بفارق 792 درهما، منذ يوليوز 2019. ولنتمعن جيدا في هذا الحد الأدنى للأجور الذي تعترف الدولة بأنه لا يمكن للعامل أن يعيش بأقل منه.

أولا، هذا تكريس واضح للامساواة القانونية بين العمال في الفلاحة والعمال في الصناعة والخدمات.

قبل كورونا، الجميع شاهد وعاش مئات الاحتجاجات والإضرابات للمطالبة بالحقوق من أجور وترسيم وتوظيف وحق نقابي وتحسين شروط الشغل... هذه الاحتجاجات كانت تواجه ثلاث مسائل ومصائب خطيرة ومدعمة من طرف الدوائر الرأسمالية لترسيخ الاستغلال: هذه المصائب هي المرونة في الشغل وبالتالي تعميم الهشاشة، والمرونة في الأجور، ومحاصرة العمل النقابي والقضاء على العمل النقابي المكافح.

ثانيا، هل هذا الأجر في نظركم كاف لضمان عيش عائلة، فبالأحرى العيش الكريم؟ وأتذكر هنا ما قال عنه أحد النقابيين يوما بأنه لن يسدد حتى "غذاء كلب المعلم" لمدة شهر.

ثالثا، حتى هذا الأجر الزهيد لا يتم احترامه في أغلب الحالات، فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يقول، في إحدى الدراسات التي أنجزها، بأن ثلاثة أرباع من العاملين بالقطاع الخاص لا يتجاوز أجرهم 4000 درهم، وأن 39 في المائة من الأجور التي تم الإبلاغ عنها سنة 2017 هي أقل من السميك، في حين يحصل ثلثا العمال المصرح بهم حديثا على أقل من السميك، علما أن هذه الدراسة همت فقط من يتم التصريح بهم لدى الصندوق، على اعتبار أن نسبة عدم التصريح قد تفوق 60 في المائة من الأجراء في القطاع الخاص.

رابعا، مقابل هذا الوضع البئيس لأجور العمال نجد الأجور الخيالية للوزراء والبرلمانيين والمدراء الكبار...، فللوزير 58.000 د/ 21 مرة السميك، وللبرلماني 39.000 د/ أكثر من 14 مرة السميك، وإذا جمعنا أجور الوزراء ورئيس الحكومة والبرلمان بغرفتيه ومجموعهم 555 يحصلون على 20.872.000 درهم أي 7745 سميك.

خامسا، ينضاف إلى هزالة أجور العمال والعاملات، نسبة خصم أيام الإضرابات التي تفوق 25 في المائة من هذه الأجور.

فإذا نظرنا فقط لمؤشر الأجور هذا فإنه، يتبين لنا كيفية توزيع الثروة أو فوائد الإنتاج بين المواطنين، وكم هي الحصة التي ترجع للمنتج الحقيقي للخيرات والذي هو العامل والعاملة.

هذا بالإضافة إلى مؤشرات أخرى لا تقل أهمية كضعف الحماية الاجتماعية والسكن غير اللائق ومشاكل الصحة والتعليم، التي تعاني منها الطبقة العاملة، والتي لن أدخل في تفاصيلها باعتباركم جميعا تعرفونها. <<<

تابع في ص 8

تتمة: أوضاع الطبقة العاملة في زمن كورونا

>>> بالنسبة للحقوق إذن لنأخذ فقط ما صرح به وزارة التشغيل نفسه، من أن نسبة احترام بنود قانون الشغل هذا على علاته لا تتعدى 30 في المائة، لنتصور حقيقة الوضع كيف ستكون.

هذا قبل كورونا، فلما جاءت هذه الجائحة سوف تجد الطبقة العاملة نفسها في معاناة مضاعفة تنضاف لضعف الأجور والهشاشة في العمل، والتسريحات والتعسفات وعدم احترام قانون الشغل، التوقف شبه التام عن العمل وبالتالي توقف الدخل.

ماذا سيقع وما هي أهم تداعيات الجائحة؟

أولا، إن التوقف عن العمل هم آلاف العمال والعاملات سواء بسبب كورونا أو بسبب استغلال ظرفية الجائحة كذريعة للتخلص منهم، وخاصة "اللي راسهم سخون وقاسح". وحتى تكون لدينا فكرة واضحة عن عدد العمال والعاملات الذين طالهم التوقيف عن العمل، هناك 650.000 في صناعة السياحة التي توقفت بالكامل، بالإضافة إلى العاملين بالنقل الجوي والبحري والبري، وعاملات وعمال المقاولات الصغرى التي تشغِّل مئات الحرفيين والتقنيين والحراس والسائقين. هذا فقط في قطاع الاقتصاد المهيكل، أما القطاع الغير مهيكل والذي يقدر بأزيد من 50 في المائة فحدث ولا حرج. إذن كرونا عرت بشكل كبير على هشاشة الاقتصاد الوطني، وعلى هشاشة أوضاع العاملين والعاملات.

كيف واجهت الحكومة هذا التسونامي، وكيف حاولت التخفيف من معاناة هذه الآلاف من الموقوفين والموقوفات عن العمل؟ خلقت صندوقا من أجل الإعانة، وهنا لا بد من بعض الملاحظات:

- **أولا**، مجموع المبالغ التي تم جمعها في الصندوق، أي ما يقارب 35 مليار درهم غير كافية، ولا تستطيع تغطية الحاجيات المعيشية للذين فقدوا عملهم؛

- **ثانيا**، مجموع المستفيدين والمستفيدات من الإعانات، سواء من خلال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، 2000 درهم، أو من خلال راميد أو من خلال معطيات السلطات العمومية، كان عددهم ضعيفا حيث لم يتجاوز 90.000؛

- **ثالثا**، 2000 درهم بالنسبة للعمال والعاملات هو أقل من السميك ب576 درهم، بحيث أن الدولة لم تحترم حتى الحد الأدنى للأجور، أما 800 و1000 و 1200 درهم بالنسبة للإعانات الأخرى فأترك لكم التقييم؛

فالملاحظ إذن أن جزء كبيرا من الطبقة العاملة وعموم الكادحين يعيشون البؤس والقهرة في زمن كورونا.

- أما أوضاع الفلاحين الفقراء فمأساوية بامتياز بفعل جائحتين، بحيث عاشوا بين مطرقة كورونا وسندان الجفاف. فلا أسواق لتسويق منتوجاتهم، وحتى أبناؤهم الذين كانوا يذهبون للمدن المجاور للبحث عن بعض المصروف أصبحوا محاصرين بسبب كورونا.

- مئات العمال "تقطع بهم الحبل" في مجموعة من الجهات بعد توقفهم عن العمل وانعدام النقل اضطروا للمخاطرة بأرواحهم للرجوع إلى ديارهم مشيا على الأقدام لأيام طوال.

- آلاف العمال والعاملات في مؤسسات التعليم الخصوصية تم تسريحهم علما أن أغلبهم غير مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- لاحظنا في مناطق عدة "مسيرات الجوع"، بعدما لم يجد الناس ما يسد رمقهم ولم يستفيدوا من الإعانات، اضطروا للتوجه باحتجاجاته لدى السلطات...

- ولن ننسى معاناة المرأة العاملة، التي هي أصلا تعيش اللامساواة قبل كورونا، ووجدت نفسها بدون عمل أمام أطفالها بعد توقفهم عن الدراسة وعدم قدرتهم على الالتحاق بالتعليم عن بعد.

ثانيا، استمرت الشركات الكبرى في العمل لكن النقص في اتخاذ الإجراءات الاحترازية سبب في خلق بؤر

لمواجهة هجوم الباطرونا، تأتي الدعوة والمطالبة بإحياء التنسيق النقابي باعتباره وحدة نضالية في أفق الوحدة النقابية، كما يجب الانخراط بقوة في الجبهة الاجتماعية التي من شأنها تعبئة القوى الديمقراطية المدافعة عن القضايا العادلة للشعب المغربي، ومن بينها طبعا قضايا الطبقة العاملة.

الوطني. وهنا كشفت الجائحة على أن الرأسمال الكبير والرأسمالية، من أجل تراكم الأرباح، تحصد الارواح.

ماذا ينتظر الطبقة العاملة وعموم الكادحين بعد كورونا؟

قبل طرح بعض الأجوبة على هذا السؤال الكبير، أقول منذ الآن بأن الهجوم على الطبقة العاملة سيكون كبيرا وقويا مقابل استعداد ضعيف للمواجهة مع الأسف.

إن مبدأ المخصصات في المحاسبة من أجل مواجهة المخاطر لم تحترمه المقاولات والشركات، وهجوم الباطرونا كان ملفتا للنظر، إذ قدمت مذكرة من 15 إجراء لإدخالها في القانون التعديلي للمالية، وسأقف على ثلاثة منها فقط والتي أراها هجوما صريحا على الطبقة العاملة ومن أجل السطو على المال العام:

- أولها، المطالبة بإلغاء الزيادة المقررة في السميك [illegible] في المائة في يوليوز 2020، أي 120 درهما بالنسبة للسميك و91 درهما بالنسبة للسماك؛

- ثانيها، تشترط الباطرونا، للحفاظ على مناصب الشغل، بأن تؤدي لها الدولة، وهذا ابتزاز صارخ؛

- ثالثها، البطالة الجزئية، أي التخفيض من الأجر وستريح 30 في المائة من الأجراء، وتنازل الأجير عن 50 في المائة من أجره، وما تبقى نصفه من الباطرونا ونصفه الآخر من المال العام في الوقت الذي لا تؤدي فيه الشركات الضرائب المستحقة للدولة.

بالنسبة لدور النقابة، لا بد في البدء من ملاحظة مهمة، وهي أن المنتقدين والمدونين بل ومجموعة من المناضلين، قبل أن ينتقدوا ويسخطوا على العمل النقابي والنقابات، أريد أن أقول لهم بأن النقابات والعمل النقابي جاء بدم العمال وتضحياتهم الكبيرة عبر التاريخ، وأن الانتقادات ينبغي بالأحرى أن توجه للقيادات النقابية المتنفذة التي داخلت في مسلسل التعاون الطبقي.

إن الرد النقابي المكافح واحتجاجات المتضررين ستكون لا محالة، ولكن مع الأسف الشديد إذا بقي الفعل النقابي بدون تنسيق وبدون طرح بديل واضح مقابل طرح الباطرونا، لن يؤدي إلى ربح المعركة. العمل النقابي مشتت والانخراط نسبته 4 في المائة وهناك عزوف عن الانخراط في العمل النقابي.

من هنا، ولمواجهة هجوم الباطرونا، تأتي الدعوة والمطالبة بإحياء التنسيق النقابي باعتباره وحدة نضالية في أفق الوحدة النقابية، كما يجب الانخراط بقوة في الجبهة الاجتماعية التي من شأنها تعبئة القوى الديمقراطية المدافعة عن القضايا العادلة للشعب المغربي، ومن بينها طبعا قضايا الطبقة العاملة.

اذا كان العمل النقابي والنقابة مدخل أساسي لا محيد عنه للدفاع عن مصالح الطبقة العاملة ورفع الوعي لدى العمال والعاملات لأخذ أمورهم بيدهم، فيجب الانخراط فيه والتشجيع على الانخراط فيه.■

حقوق الإنسان بالمغرب وجائحة كورونا

عزيز غالي

في البداية نوجه تحية لمعتقلي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان الذين تم إطلاق سراحهم: الرفيقة محفوظة فقير والتي لازالت تعاني من حصار شديد والأخوين توكيل وعثمان والرفيق ياسين فلاة، نتيجة تعبيرهم عن وجهة نظرهم، وهذا جزء من الهجمة التي تتعرض لها الجمعية سأتناول الموضوع في ثلاثة مستويات:

المستوى الدولي؛ ثم المستوى الوطني في جزأين: الحقوق المدنية والسياسية؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

كثر الحديث عن ما بعد كورونا وماذا سنفعل بعد كورونا، وكأن كورونا ثورة، في حين أنها مجرد جائحة، إذا لم نشتغل على التغيير فلن يتغير شيء. كورونا فقط عرت واقعا كنا نتحدث عنه بشكل محتشم أو كل واحد منا يتناوله من زاوية معينة. إذًا ينبغي أن تكون كورونا بمثابة محفز لنا من أجل التحرك لتغيير هذا الواقع. فلا يمكن للتغيير أن يتم إلا من خلالنا نحن، لا في المجال الحقوقي ولا في المجالات الأخرى.

على المستوى الدولي:

تتميز المرحلة، التي بدأت في الحقيقة قبل كورونا، بتراجع كبير في مجال حقوق الإنسان. فبخصوص الحقوق المدنية والسياسية، أظن أن الجميع تابع ما كان يحصل مع السترات الصفراء في فرنسا وبمجموعة من الدول، لدرجة أن باشلي المفوضة السامية لحقوق الإنسان في إحدى تصنيفاته وضعت فرنسا، التي كانت تعتبر في زمن ما رمزا للعمل الحقوقي، في مستوى زيمبابوي.

وعلى مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ففي الوقت الذي يعاني فيه مجلس حقوق الإنسان من ضائقة مالية كبيرة، قررت الولايات المتحدة الأمريكية سحب أو تقليل اعتماداتها المالية التي كانت تمنحها للمجلس، ما أدى إلى تقليص ميزانيته إلى 30%، وجاءت الجائحة لتعمق من هذا العجز، مما سيؤثر بشكل كبير على عمله، وعلى عمل المقررين الأمميين.

ولا يجب أن ننسى كذلك بأن التغيرات الكبرى التي وقعت على الصعيد العالمي، مثل جائحة الأنفلوانزا الإسبانية 1919، هي التي أعطتنا من بعد المنظمة العالمية للشغل، ومجموعة من الاتفاقيات الدولية التي جاءت بعدها (20 و21) والمرتبطة بالحماية الاجتماعية ومجموعة من الحقوق، وأن انهيار الاتحاد السوفييتي في 1991 أعطانا كذلك مؤتمر فيينا، وأول مرة أصبحنا نتحدث عن أن حقوق الإنسان متكاملة وغير قابلة للتجزيء. واليوم جاءت كورونا التي بدورها لا بد أن يأتي بعدها شيء آخر. فهناك اليوم نقاش بين الكثير من الحقوقيين على الصعيد الدولي من أجل عقد مؤتمر دولي حول حقوق الإنسان، والمرور إلى إلزامية بعض الحقوق أو على الأقل إلزام بعض الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان.

على الصعيد المحلي:

فيما يتعلق بكورونا أظن أن الجميع يتابع الوضع بشكل كبير وسأحاول تناوله من خلال ثلاث نقط:

الحقوق المدنية والسياسية، قبل كورونا كان هناك نداء للأمين العام للأمم المتحدة الذي وجهه للدول من أجل احترام حقوق الإنسان، كما وجهت باشلي نداء، والمقرر الأممي الخاص بالحق في التنظيم أعطى 10 مبادئ توجيهية لاحترام حقوق الإنسان، وركزوا كلهم في نداءاتهم على مسألة حرية التعبير والحصول على المعلومة، باعتبار أن الكل على علم بأن هناك دول ستستغل جائحة كورونا من أجل التضييق على هذه الحقوق. وكان المغرب من بين 15 دولة التي تحدثت عنهم باشلي بأنها استغلت ظرف كورونا من أجل التضييق. هذا الظرف تم استغلاله كذلك في الجانب القانوني، مثلا كان هناك خرق فاضح في عمل البرلمان للفصل 60 من الدستور المتعلق بالتصويت، في 30 أبريل تم التصويت على قانون رفع سقف الاستدانة للحكومة، وحضر التصويت 22 برلمانيا فقط، لكن في حساب الأصوات أعطانا 342 أو 379 باحتساب غير الحاضرين مصوتين مع القانون، رغم ما لهذا القانون من أهمية كبيرة ترهن مستقبل البلاد. كذلك فيما يتعلق بحرية التعبير، فقد تميزت المرحلة بالاعتقالات الكثيرة والتضييق على المدونيين. فقبل كورونا كنا نتحدث عن 17 حالة من المدونيين تم توقيفهم أو إحالتهم على المحاكمة، وبعد كورونا صار العدد كبيرا جدا، فعلى الأقل العدد الذي يتحدث عنه بخصوص خرق الحجر الصحي أكثر من 40 ألف وأكثر من 5000 تمت محاكمتهم. وحتى النداء الذي وجهه غوتيريس من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمعتقلين الذي لا يشكلون خطرا، تم إطلاق سراح 5600 ولكن تم اعتقال أكثر من ذلك بكثير. وازداد التضييق كذلك على حرية التعبير، فمشروع قانون 21-20 الذي كان سيقدم للمصادقة دليل على ذلك، فبعد إغلاق الإعلام العمومي في مجال النقاش حول ما هو سياسي، بقي المجال الرقمي كفرصة للناس من أجل التعبير والانتقاد، فحاولت الدولة استغلال الظرفية لاستصدار قانون همه إغلاق المجال الرقمي، فالحكومة تتحين الفرصة مخافة أن تتكرر المقاطعة الشعبية الواسعة لبعض المواد. وبالرغم من سحب أو تعليق هذا المشروع قانون هناك تخوف من أن يتم تمريره من خلال القانون الجنائي.

وبخصوص حرية الصحافة يلاحظ الجميع استمرار التضييق على العمل الصحفي. كذلك فيما يتعلق بالحقوق المتعلقة بالتنقل والسفر، مشكلة المغاربة العالقين والتي أصبح المغرب يشكل فيها استثناء، والآن هناك تفكير في رفع دعوى ضد الدولة المغربية التي تخلت عن دورها.

وبالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية سأقتصر على ثلاثة أنواع من الحقوق: الصحة والتعليم والشغل.

الصحة: كشفت كورونا على أن الوضع الصحي بالمغرب، الذي كنا نقول قبل ذلك أنه هش ولن يستطيع تحمل أي هزة وأنه متأزم، ولكن الناس لم تكن تستوعب هذا الأمر، وهناك من يقول أننا نبالغ في هذا الأمر بالرغم من أننا كنا نقدم أرقاما، كنا نقول أن المغرب لكي يستجيب لحاجياته الصحية يلزمه على الأقل 17 ألف طبيب/ة و25 ألف ممرض/ة. فإذا أخذنا فقط فرنسا وألمانيا دون الدول الأوروبية الأخرى نجد بها تقريبا 18 ألف طبيب مغربي هاجروا لهذين البلدين.

فيما يتعلق بالبنية التحتية بالقطاعين العمومي والخاص، فخلال العشر سنوات الأخيرة فقد القطاع العام 9700 سرير، أي أن القطاع العام حين يفرغ من الأسرة فهو يفرغ من الخدمة، وأعطي هذا الرقم للقطاع الخاص، لأن هذا القطاع مر من 3600 سرير إلى حوالي 10000 سرير حاليا. ولنقف على جائحة كورونا ونرى ماذا قدم القطاع الخاص، ونأخذ هنا مثال الدار البيضاء التي تضم 138 مصحة خاصة، فمصحتان فقط عبرتا عن استعدادهما للاشتغال في كورونا. وهناك مصحتان تسميهما الدولة مصحات خاصة ذات هدف غير ربحي (الشيخ زايد والشيخ خليفة) لا تؤدي ضرائب وتستفيد من جميع الامتيازات بل يسترجعون الضريبة على القيمة المضافة TVA عن الأدوية وكل مشترياتهم ولم يظهروا لنا في الجائحة. بل أكثر من ذلك هناك كمثال حالة أحد المرضى تم علاجه من كورونا بإحدى هذه المصحات ولما خرج طالبوه ب 5 ملايين سانتيم كتكلفة للعلاج. ونستحضر هنا ادعاءات الوردي وزير الصحة السابق حول فتح باب الاستثمار في مجال الصحة في وجه "مول الشكارة" ليتطور القطاع بأنه ادعاء كاذب.

لقد بينت الجائحة أن القطاع العام هو الركيزة الأساسية وهو من باستطاعتها علاج المغاربة. وظهر بالعكس أن العديد من العيادات الخاصة أغلقت أبوابها لاعتبارات متعددة لكنها اختفت، وظهر أن الدولة غير قادرة على مواجهة الوباء. يقولون على أن هناك 8000 حالة ولكن منظمة الصحة العالمية شككت في الرقم بل أكثر من ذلك هناك استغلال للجائحة من أجل تمرير مجموعة من الصفقات من طرف وزارة الصحة، فهناك مرسوم وقعه وزير المالية ورئيس الحكومة بإمكانية عدم احترام مسطرة الصفقات العمومية واعتماد عقود التراضي لتمرير الصفقات، مما أدى إلى أن نفس الشركة أو نفس الشخص صاحب شركتين واحدة بالرباط والأخرى بالبيضاء أخذ صفقتين بقيمة 40 مليار. صفقة التحليلات مع العلم أن مختبرات وطنية أعلنت عن استطاعتها توفير التحليلة بثمن لا تتجاوز 200 درهم لكن الدولة تخلت عن هذا المجهود الوطني وتوجهت لعقد صفقة ب 40 مليارا. والأخطر من ذلك لدينا مستشفيين جامعيين في طور البناء واحد بطنجة تم تجهيزه والآخر بآكادير وكانت مسطرة إجراءات تجهيزهما قد انطلقت في حدود حوالي 2.5 مليار درهم لأنها منحة من دول الخليج خاصة السعودية في إحدى المؤتمرات الذي انعقد منذ حوالي أربع سنوات في أديس أبيبا من أجل دعم التنمية واعتبرت هذه الدول المانحة أن هذا الدعم يقدم على شكل تجهيز لهذين المستشفيين، ماذا فعلت الوزارة؟ أوقفت طلب العروض ومرت لعقود التراضي المباشرة مع العلم أن هذين المستشفيين ليست لهم علاقة بكورونا، وكان بالإمكان اتباع مسطرة طلب العروض العادية، لكن حين تختار الوزارة تمرير هذه الصفقة تحت الطاولة وفي ظروف غامضة، يتضح استغلال الظرفية لإرضاء بعض الشركات، والمنطق الذي تتعامل به الحكومة في تدبير الشأن العام. هذا بالإضافة لبعض الأمور التي مرت ولم يتم الانتباه إليها وأذكر مسألتين:

- مع بداية الوباء حين أصبح الكل يطالب بمواد التعقيم التي تتطلب مادة الإيتانول بحثنا في المغرب ولم نجدها لماذا؟ لأن كان هناك معمل وحيد يصنع الإيتانول في منطقة سيدي علال التازي اكتشفنا أنه تم تفويته في سنة 2001 وأغلقه الشخص الذي اشتراه مع العلم أن التفويت تم من أجل إنتاج وتطوير إنتاج الإيتانول وضمان الاستمرارية.

- عندما فتشنا عن مستشفى بن صميم للأمراض الصدرية مع بداية الجائحة، قيل لنا أنه تم بيعه في 2015.

إذا كورونا بينت لنا هذه الأمور وعلينا أن نبحث عن المرافق الأخرى التي تم بيعها أو تفويتها دون علم المغاربة.

بخصوص التعليم، نتحدث عنه كخيار استراتيجي يمكن من بناء الدولة والمواطن... فلما جاءت الجائحة، اتضح أن الدولة غير قادرة على ضمان اسمرارية التعليم والتجأت إلى التعليم عن بعد في غياب الربط بالكهرباء وبشبكة الاتصالات في العديد من المناطق، والتخوف هنا هو إذا استمر العمل بالتعليم عن بعد قد تعمد الدولة إلى تقليص عدد المدرسين بحيث أن المدرس الذي يعطي الدرس لعدد معين من التلاميذ قد يصبح مطالبا بتقديم الدرس لعدد أكبر بكثير. <<<

تابع في ص 10

تتمة – حقوق الإنسان بالمغرب وجائحة كورونا

>>> أما في مجال الشغل، وحتى قبل كورونا، هل لكم أن تتخيلوا أن 350 مفتش شغل (الآلية التي تحمي العمال) على الصعيد الوطني يراقبون 560 ألف مؤسسة وشركة؟ وفي السنوات الأخيرة تخصص الدولة 4 أو 5 مناصب شغل لهذا القطاع. وحين نزيل المراقبة لم يبق للدولة أي دور في ميدان التشغيل. زيادة على أنه في حوار 25 أبريل 2019 لأول مرة لم تتم الإشارة إلى توحيد الحد الأدنى للأجور في القطاعين الصناعي والفلاحي، والتخوف هو أن تكون هذه النقطة قد أزيلت حتى من جدول النقاش. هذا دون الحديث عن الاتفاقية 87، وتنفيذ الأحكام وظروف الشغل،... هناك 35 فصل في مدونة الشغل تتحدث عن السلامة الصحة ولم يتم إعمالها أبدا. فمع كورونا يفترض مراجعة هذه الفصول والتفكير في دور طبيب الشغل...

والشغل كذلك مرتبط بما هو دولي، فمع التسريحات الكثيرة التي تمت، يروج النقاش (وقد يصلنا قريبا، لأننا أصبحنا نسمع بعد قانون الإضراب سيكون هناك نقاش حول مدونة الشغل) من أجل المزيد من مرونة الشغل كيف؟ أي كما هو اليوم معمول به في انجلترا يمكن لعامل أن يوقع عقد عمل فيه عمل يوم واحد في الشهر microcontrat ويعتبر عاملا ب 5 ساعات في الشهر. ونفس التجربة اعتمدتها ألمانيا في حكم شلويدر لمدة 10 سنوات بحيث يمكن للعامل أن يشتغل في أكثر من مواقع ولكن دون حماية اجتماعية. وهذا ما يقوم به اليوم ماكرون في فرنسا، بحيث هناك شركات تقول للعامل إذا أردت الحماية الاجتماعية عليك التوجه إلى شركة التأمين. وهذا هو عمق النيوليبرالية، أي المسؤولية الفردية وتفكيك المسؤولية الجماعية. ففي الفصل 31 من الدستور المتعلق بالحماية الاجتماعية، فبالإضافة إلى عدم التنصيص على الحق في الصحة، ينص على أن الدولة والمؤسسات... تعمل على تعبئة الإمكانيات المتاحة لتوفير الحقوق أو تدبير هذه الأمور، أي يمكن أن يقتصر دور الدولة على التدبير ووضع القوانين. وهذا بالضبط ما صرح به رئيس الحكومة السابق بنكيران ذات مرة في البرلمان حين قال "أن الدولة فيما هو اجتماعي عليها أن تكف عن التدخل بل تصبح فقط تقوم بالضبط أو التنظيم la régulation وتضع القوانين". وهذا ما هو قادم بعد كورونا، ودائما ميزان القوة هو الذي يفرض الأمور أو يؤجلها أو يلغيها.

سيأتي كوفيد 20 و21... ونحن كمدافعين عن حقوق الإنسان كيف سنعمل على تغيير ميزان القوة. وقبل الحديث عن ما بعد كورونا لنقف على أجوبة الدولة؟ الدولة التجأت إلى القمع من خلال تغليب الجانب الأمني، والكل تابع القواد والباشوات عبر الفيديوهات...

أما مسألة التعويضات التي طرحت، كان هناك نواعان: تعويضات خاصة بالعمال والعدد كان قليلا (حوالي 770 ألف مستفيد) وهذا يطرح سؤالا حول عدد العمال المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS، فقط مليون من العمال الزراعيين من بين 9 ملايين.

والتعويض الآخر بالنسبة لأصحاب الراميد وغيرهم، حدد بين 800 و1200 درهم. نأخذ في المعدل 1000 درهم لكل أسرة من 4 أشخاص فبعملية حسابية نجد 8.30 درهم في اليوم لكل فرد، أو 6.60 درهم بالنسبة لعائلة من 6 أفراد ب 1200 درهم. لنتصور إذا كيف لشخص أن يعيش ب 6.60 درهم في اليوم. فالطفل الذي عليه متابعة الدراسة عن بعد لا تكفيه لمجرد التعبئة. في حين أن الطرف الآخر وهم أرباب الشركات منحت لهم تعويضات هامة بدون عقود واضحة. وحين نسمع بأن البعض ممن استولوا على أموال الشعب قد ساهموا في صندوق كورونا فهذا غير صحيح تماما، لأن مساهمة أي من هؤلاء تخصمها الدولة من أرباحهم: فإذا ساهم بمليار يسترجعه مع نهاية السنة حين يقدم ملفه لمصلحة الضرائب، وما أعطي باليمنى يسترجع باليسرى.

وقد أبانت الجائحة كذلك عن حجم الفقر. لقد وضع برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية INDH لمحاربة الفقر بإشراف من البنك الدولي الذي أطلق البرنامج في العديد من البلدان كالشيلي وأندونيسيا، ومع بداية البرنامج أي منذ حوالي 15 سنة كنا نتحدث عن 4 أو 5 ملايين فقير والهدف كان أن ننتقل إلى 2.5 مليون، لنمر بعد ذلك إلى الدعم المباشر كما هو اليوم ب 800 درهم للأسرة، فإذا بنا وصلنا إلى 12 مليون فقير، وبفعل الجائحة وصلنا إلى 25 مليون فقير. وهذا الرقم يجعلنا نطرح السؤال لماذا لم يقم المغرب باعتماد الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر كما فعلت دول الأخرى، وذهبنا ل INDH مع العلم أن تلك الأموال بإمكانها وضع استراتيجية لمحاربة الفقر؟ المشكل هو أننا إذا وضعنا استراتيجية سيصبح الأمر حكوميا، في حين أن المبادرة يشرف عليها القصر. كما أن هذه الاستراتيجية بها 17 بندا يتعين على الدولة احترامها في تفاصيلها وتخضع لتقييم شهري ويكون التعامل مع الناس مباشرة، في حين أن الدولة استغلت المبادرة لخلق جمعيات والمرور عبرها، والنتيجة هي خلق حوالي 80 ألف جمعية أصبحوا زبناء للدولة يخرجون في مسيرات سياسية كمسيرة "ولد زروال" بالبيضاء، تستغلهم الدولة في التجييش وأصبحنا أمام ظاهرة الزبونية وليس محاربة الفقر.

ماذا بعد كورونا؟

هناك نقاش على الصعيد الدولي حول مؤتمر دولي لحقوق الإنسان لتقييم عمل مجلس حقوق الإنسان وإيجاد آلية فعالة للتدرج الذي كنا نتحدث عنه بخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإعطاء دور أكبر لبعض المقررين، كالمقرر الأممي الخاص بالحق في التنمية الذي لم تستقبله سوى دولة واحدة في العالم وهي فينزويلا، لماذا؟ لأن لا أحد يريد الحديث عن التنمية والأسئلة واضحة حول وضع التنمية، والكل يختبئ وراء نسبة النمو الاقتصادي.

نقطة أخرى على الصعيد الدولي هي تفعيل مسألة الحق في الأرض بالنسبة للفلاحين الفقراء والذين يتعين إيجاد آلية لتفعيل "الإعلان العالمي للفلاحين" واحترام ما جاء فيه، واليوم هناك اشتغال على كيفية إيجاد هذه الآلية.

كذلك إعطاء دور أكبر للمقررين الأمميين الذين لديهم علاقة بالاقتصاد مثل المقرر الأممي الخاص بعمل الشركات متعددة الجنسية، بعدما لوحظ أن من بين أكبر منتهكي حقوق الإنسان البيئية والشغلية هي هذه الشركات. وهناك تفكير في كيفية إرغام المؤسسات على احترام حقوق الإنسان. ونذكر هنا تجربة البنك الأوروبي للتنمية BERD الذي أنشأ بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وكان دوره مساعدة دول أوروبا الشرقية وآسيا من أجل النهوض. فإحدى بنود هذا البنك ينص على أن القروض التي تمنح للدول والمؤسسات تتم بناء على مدى احترامها لحقوق الإنسان. وقد كانت تجربة في مانغوليا حيث طلبت شركة كانت تدمر الغابات قرضا من هذا البنك وبعد قيام المجتمع المدني بالترافع لدى البنك تم سحب القرض. وكانت لنا في المغرب تجربة واحدة مع شركة للنحاس نواحي مراكش طلبت قرضا من هذا البنك وقمنا كمجتمع مدني بمراسلة البنك لكن ما إن تحركنا حتى قامت الدولة بتصفية الشركة. علينا إذا إعادة التفكير في هذا النوع من العمل الحقوقي. فالبنك الذي أنشأ من أجل تأهيل دول أوروبا الشرقية اقتصاديا كان يهدف أيضا إلى تأهيلها في مجال حقوق الإنسان. والآن هناك نقاش في الدورة القادمة للاتحاد الإفريقي بأن يدخل البنك الإفريقي هذا البند المتعلق بحقوق الإنسان.

أما على الصعيد المحلي، فالجميع يلاحظ الهجمة التي تتعرض لها الجمعية، لم أرد التحدث في هذا الأمر لأن الجمعية أقوى من أن تحركها الحملات، لكن تخوفنا هو أن المستهدف الآن هي الجمعية والائتلاف المغربي لحقوق الإنسان الذي يجمع القوى الحقوقية. فالمطروح في الساحة اليوم، بالنسبة للأحزاب التي دخلت اللعبة السياسية فهي تتحدث عن حكومة وحدة وطنية، وبالنسبة للنقابات يتحدثون معهم عن الحوار الاجتماعي المتقدم، أما الحركة الحقوقية فلم يجدوا لها أي صيغة سوى قمعها. ومن هنا تفهم الهجمة التي تتعرض لها الجمعية والائتلاف. إنهم لا يريدون أي صوت يقول لا.

فداخل الجمعية، بالإضافة إلى التقرير السنوي، وهذا بدأناه منذ مدة، نعد تقريرا حول جائحة كورونا، وسجلنا لحد الساعة أزيد من 1300 انتهاك، وحين أقول أكثر من 1300 فلأن هناك الانتهاك الذي يمس أزيد من 300 عامل/ة.

هناك أيضا الحق في الماء، لأننا قبل كورونا لاحظنا أن حراك المدافعين كان مركزا على الأرض (ما وقع في سوس والكثير من المناطق)، وكذلك تتبع عمل الشركات متعددة الجنسية، لأن FIDH مثلا، والجمعية عضو في هذه الشبكة الدولية، أنشأت فريق عمل خاص بهذا النوع من الشركات والبيئة.

وبالنسبة لإشكالية المهاجرين، وهذا الموضوع لا نوليه الاهتمام اللازم، ففي ظرفية كورونا لا أحد يسأل أين ذهب المهاجرون الذين كنا نلتقيهم واختفوا فجأة. ففي تقرير لفرع المنارة مراكش ورد فيه أن العديد من هؤلاء فروا من المدن إلى الجبال والهوامش ليعيشوا في ظروف غير إنسانية. وهذه دعوة للأحزاب التقدمية للاهتمام بموضوع الهجرة والتي هي نوعان: الهجرة التي تحدثنا عنها وهجرة الأدمغة كالأطباء الممارسين بفرنسا والمنيا وكندا... وهذه مرتبطة بشكل كبير بالتنمية. وأعطي هنا بعض الأرقام: 80% من المهاجرين الهايتيين في الخارج هم ذوو الكفاءات؛ وفي السيراليون تشكل هجرة الأطر 51%. لقد لوحظ أن الدول كلما تطورت كلما قلت فيها هذه النسبة، فالصين مثلا في مرحلة معينة كانت هذه الهجرة في حدود 13% والآن نزلت إلى 4%، ونفس الشيء في الهند من 20% إلى 5%، وفي فرنسا 1% وألمانيا 0.8% وانجلترا 2.3%.

هناك فكرتان كبيرتان تناقش بخصوص الاقتصاد: فهناك من يرى أن النهوض بالاقتصاد يتأتى من خلال دعم الشركات، وهناك مدرسة أخرى ترى بأن هذا النهوض يأتي نتيجة دعم المواطنين، والفرق كبير جدا. فالمغرب اتخذ التوجه الأول لإقلاعه الاقتصادي أي من خلال دعم الشركات وهذا أمر خاطئ، لأن المعروف أن الرأسمالي (وفي المغرب الأجدر بنا الحديث عن النفعي affairiste) عندما تمده الدولة بالدعم من أجل تطوير المعمل يحول تلك الأموال للعقار مثلا، إذا كان العقار أكثر ربحا. في حين أن الدعم يجب أن يذهب للمواطنين، لأن الدورة الاقتصادية تدور بشكل جيد حين يعطى المال للمواطن ويصرفه. وقد أثارني بالمناسبة حديث وزير فرنسي حين قال بأن "الفرنسيين وفروا في فترة الحجر 60 مليار يورو وأنه علينا البحث في كيفية الاستفادة منها". فحين نتحدث عن الحقوق فهي تتم من خلال المواطن.

إن الحقيقة الكبيرى التي تجلت بوضوح مع جائحة كورونا، هي أهمية الاستقلالية أو فك الارتباط la déconnection مع المراكز الامبريالية كما يقول سمير أمين.

وعلى المستوى المحلي لا يمكن الحديث عن بداية انفراج، من أجل إطلاق النقاش في مختلف القضايا، دون إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، كشرط ضروري وأساسي.■

أي مغرب لما بعد كورونا

التيتي الحبيب

موضوع "أي مغرب لما بعد كورونا"، لا يمكن تناوله إلا من خلال الأسئلة الكبرى، حتى نخرج من النقاشات الدائرة والتي هي في الكثير منها نقاشات جزئية أو فرعية أو حتى مسايرة للدخان والضباب الذي يطلقه النظام القائم، فاللحظة هي لحظة الأسئلة الكبرى والتي يتجنبها المخزن والأحزاب الملتفة حوله. ولكن في نفس الوقت حتى إذا لم يكونوا يطرحون هذه الأسئلة الكبرى فهم يجيبون عنها. يهمنا ان نتعرض لهذه المسألة عبر مستويين:

+**المستوى الأول** مع حركة 20 فبراير التي شكلت زخما كبيرا للنضالات الشعبية ونقلت نضال الشعب المغربي ومطالبه إلى مستوى متقدم في إطار الشروط القائمة آنذاك بالمنطقة وعلى الصعيد العالمي. فالنظام المغربي، ومن أجل الالتفاف على الحركية النضالية والشعارات القوية التي رفعت في تلك اللحظة، سعى الى محاولة امتصاص تلك المطالب التي كانت تتمحور ضد الاستبداد والفساد. فشكل لجنة المانوني التي أوكل لها وأفتى عليها مهمة تنزيل الدستور، الذي هو في الحقيقة من حيث شكله او مضمونه ليس إلا دستورا يشرعن ويقنن الاستبداد والحكم الفردي المطلق. يعني، عكس ما يروج له مثقفو وخبراء النظام القائم، فهو دستور ممنوح، رغم انه كتب من طرف لجنة المانوني التي تم الافتاء لها، وغي ذلك نوع من تجاوز طريقة الحسن الثاني الذي كان يفصل الدساتير على المقاس يكتبها له خبراء فرنسيون إمبرياليون. ما يسمى بالعهد الجديد اكتفى بمغربَة منح الدستور مع الإبقاء على جوهرها، أي دستور متحكم فيه. يتميز دستور 2011 بديباجة فيها كثير من الإنشاء لا تنفع اليوم لتستخرج منها قوانين أساسية. في غمرة حركة 20 فبراير كان المغرب في لحظة تأسيسية تم الالتفاف عليها عبر لجنة المانوني.

ثم جاءت المرحلة الثانية من نضالات الشعب المغربي التي أعطت بدورها زخما قويا جدا، واستلهمت روح حركة 20 فبراير عبر حركية نضالية زاخرة، همت هذه المرحلة الفروع وهوامش المغرب، وكان في طليعتها حراك الريف، سرعان ما تبعته مجموعة من المناطق بالمغرب. انها مرحلة جديدة استوطنت الحركات الاحتجاجية مغرب الهوامش فارتبطت القضايا الاجتماعية بالخصوصيات الجهوية والتفاوتات المجالية. هذه الموجة الثانية تم الجواب عنها كذلك بالالتفاف ومحاولة التهرب من المسؤولية. روج المخزن لمقولة فشل النموذج التنموي، واعترف علنيا ورسميا بانه اتبع طريقا خاطئا، وبالتالي يجب بناء نموذج تنموي جديد. وفي هذا الإطار بادر النظام مرة أخرى الى تشكيل لجنة التفافية هي لجنة بنموسى التي أوكلت إليها مهمة كتابة مشروع توجهات استراتيجية جديدة. والغريب في الأمر هو أن هذه اللجنة بدأت اتصالاتها مع الأحزاب السياسية والنقابات ومجموعة من الأطراف وكانت توزع الوهم بان هؤلاء السادة هم من سيصنع البرنامج التنموي البديل.

إذن هذه باختصار أجوبة المخزن عن القضايا الأساسية. فالدستور تم تمريره عن طريق لجنة صورية لجنة المانوني والنموذج التنموي يطبخ عن طريق لجنة بنموسى. انها قضايا تأسيسية لا يمكن أن ينفرد بها المخزن أو الأحزاب التي تدور في فلكه، ويقرروا في مصير الاختيارات الجوهرية في البلاد. انها قضايا لا تقبل التفويت وهي من اختصاص الارادة الشعبية لا محيد عن تقرير مصير الشعب وجعل ارادته تعبر عن نفسها في تفاصيل هذه القضايا.

إن هذه الجائحة عرت فقط وفضحت واقعا كان في الحقيقة قائما قبلها. واللحظة تتطلب بأن يتم تناوله وتحليله ومعالجته بطريقة مخالفة للطريقة التي يتعامل بها النظام الآن، انه يحاول تطبيق بعض الترقيعات وترويج الكثير من اللغط، لتبقى دار لقمان على حالها.

دعونا نستعرض بتركيز ما عرته الجائحة، ويمكن تلخيصه في النقط التالية:

- لقد تكشف أن قطاع الصحة العمومية قطاع مهترئ وفاشل وتم إفراغه من مضمونه وتقديمه على طبق من ذهب للقطاع الخاص المكون من "أصحاب الشكارة" ومن اللصوص. فلو اعتمدنا على هذا القطاع في مواجهة الجائحة لكان عدد الضحايا مهولا، ولم يكن بالتالي أمام الشعب المغربي سوى أن يلزم بيوته.

- وأن العلاقة بين الدولة واجهزة السلطة بشكل عام والمواطن هي علاقة تناقض وصراع، وبالتالي نزلت هذه السلطة بقانون الطوارئ، وقد تابعنا كيف تم التنكيل بالمواطنين/ات والتعامل معهم باحتقار، وعدم الثقة، عوض تعبئتهم وإقناعهم والنقاش معهم وشرح الاحترازات الضرورية. بل أن الدولة استعملت العنف لفرض قانون الطوارئ.

- كورونا عرت على مستوى الفقر في البلاد. فبعدما كانت اجهزة الدولة تحاول التغطية على هذا الواقع فكانت الاحصائيات الرسمية متضاربة، أصبحنا نسمع بين ليلة وضحاها، بأن عدد الفقراء يتجاوز 20 مليون فقير. يعني أن 60% من المغاربة يعيشون في حالة فقر وحالة فقر مذقع او في حالة خصاص. بعد اكثر من 60 عاما من الاستقلال الشكلي، هاهي أوضاع الشعب المغربي تنكشف على حقيقتها الخطيرة جدا، وإذا أضفنا لهذا الواقع الراهن عامل الجفاف فيمكن القول بأن الشعب المغربي مهدد في عيشه وحياته وأمنه وقد ينتشر الجوع البلاد.

- ظهر القطاع الخاص في الصحة بأنه قطاع من الانتهازيين، بل المنتفعين، وبلغة المغاربة "السراقة" أو اللصوص. لقد شاهد الجميع كيف أنهم أغلقوا مصحاتهم وعياداتهم ولاذوا بالفرار، عوض النزول إلى الساحة مع أطباء وطبيبات وممرضي وممرضات وشغيلة الصحة العمومية لمواجهة الجائحة. ان هذا القطاع لا يستحق أي اهتمام أو المزيد من دعمه، بل يجب استرجاعه لحظيرة القطاع العام.

- لقد انفضح الطابع الحقيقي للدولة وجهاز السلطة للطبقات السائدة، الذي يخدم مصالحها، وتجلى ذلك في كيف غضت الدولة الطرف عن خرق الحق في الحياة من طرف الباطرونا والشركات متعددة الجنسية، حين دفعت الطبقة العاملة للاستمرار في العمل بدون احترازات ولا حماية صحية، وشاهدنا بؤر الوباء في العديد من المواقع وكيف أن الدولة تيسر الأمور لأرباب العمل.

- أما الأحزاب السياسية المخزنية والممخزنة التي كان الشعب المغربي في حاجة إليها لتقف بجانبه، فقد التزم الكل الصمت وتركوا الباطرونا والدولة تقوم بما تريد، ولم نر أي تحمل للمسؤولية من أجل حماية المواطنين والكادحين وضمان حقوقهم ومحاربة الريع وضمان حجر صحي بطريقة تحفظ كرامتهم. وإذا كانت الأحزاب المناضلة قد حاولت أن تقوم بما تستطيع من التعبير عن مطامح الجماهير، فإن الأحزاب المخزنية والممخزنة أبانت على أنها تعتبر الجماهير الشعبية مجرد أصوات انتخابية.

البدائل لا تكون بطرح الأسئلة الجزئية، وبعض الأسئلة السياسية مثل كيف نقوى الدولة، والدولة الاجتماعية، وكيف تهتم الدولة بالقطاعات الاجتماعية... فهذه أوهام، لأن دولة من هذا النوع القائم عندنا اليوم، التي تخدم مصالح الرأسمال والبرجوازية ومصالح الدول الامبريالية، لا يمكنها أن تتحول إلى دولة تخدم القضايا الاجتماعية، أو تتحول من تلقاء ذاتها.

- ونفس الشيء بالنسبة للقيادات المتنفذة في النقابات. ففي الوقت الذي احتاجت إليها الطبقة العاملة لم تجدها. يجب على القيادات النقابية أن تخرج من وضع المتفرج لضمان السلم الاجتماعي والوفاق الطبقي، عليها واجب الالتحاق بالمهمة الحقيقية التي هي سبب وجودها، وهي حماية العمال والعاملات. فالطبقة العاملة حين تعزف عن العمل النقابي، فلأنها اختبرت بأن العديد من المركزيات النقابية، خاصة القيادات المتنفذة، لا تقوم بمهامها.

- أما الإعلام العمومي في الوقت الذي كان العشرات من المواطنين يموتون ويعانون فيه من الجائحة وتداعياته، ظل هذا الإعلام يهتم ببعض القضايا التافهة، عوض أن يفتح نقاشا شعبيا وسياسيا في شكل متطور.

- بينت الجائحة كذلك أن الشعب المغربي محتاج لثورة ثقافية، ولمن يفسر له معنى الجائحة وكيفية مواجهتها. وهنا ظهر أن الإسلام السياسي تقريبا كله لم يتحمل هذه المسؤولية. بل بالعكس، وجدنا أن السائد هو الفكر الخرافي وفكر دون المستوى، تم دفع المواطن نحوه حتى لا يفهم مسؤولياته وحقوقه. إن الشعب في حاجة إلى ثورة ثقافية ليفهم حقيقة هذه الظواهر الطبيعية ويتخذ التدابير اللازمة لمواجهتها، وفي حاجة إلى تعليم حقيقي علمي متنور. وأعتقد أن المثقفين والكثير من قوى الإسلامية لم تلعب ذلك الدور المنوط بها.

- بينت الجائحة أن بلادنا بلاد التبعية بخضوعها لإرادة الشركات متعددة الاستيطان والمناطق الحرة التي اشتغلت وتشتغل في أوج كورونا، وهي التي تملي شروطها. فهذا المناطق الحرة هي في الحقيقة مناطق للاستعمار الجديد. فإذا كانت لدينا سبتة ومليلية والجزر الجعفرية ومناطق أخرى كمناطق مستعمرة من تراب المغرب، فقد أضيفت لها في نظام التبعية هذا، المناطق الحرة التي أصبحت مناطق حرة للرأسمال يفعل فيها ما يشاء، ويُستعبد المغاربة والطبقة العاملة بشكل قوي.

ما هي اليوم القرارات التي ستتخذها الدولة ؟ في الحقيقة هناك تضبيب لهذه القرارات مع إطلاق بعض بالونات الاختبار. هناك الحديث عن حكومة ائتلاف وطني أو حكومة وحدة وطنية، وهناك من يتحدث عن تأجيل الانتخابات، وهذا كله محاولات من أجل الالتفاف على القضايا الجوهرية. والقضايا الجوهرية التي ينبغي أن تناقش هي أن لا الحكومة ولا البرلمان، ولا المؤسسات المنبثقة عن الانتخابات والاستشارات التي جرت لحد الساعة، بما فيها الدستور ليست إلا تجسيد لإرادة أقلية قليلة من الشعب المغربي. نحن اليوم أمام تصادم ارادتين الاولى هي إرادة 20% تشارك في الانتخابات وإرادة 80% تقاطع هذا المشهد السياسي. طبعا من السهل على نخب النظام القول بأن المقاطعة ليست تعبيرا عن موقف سياسي. لكن تبين العكس، إنه موقف سياسي. والهروب من النقاش السياسي في هذه القضايا الجوهرية اليوم هو عدم طرح سؤال هذا التقاطب الواقع في بلادنا بين ال20% ال80%. أعتقد أن هذه ال80% أصبح لها الآن وزن كبير جدا وتؤثر على الحياة السياسية وعلى مستقبل المغرب. وبالتالي يجب طرح كيفية حل هذا التناقض، لأنه تناقض حقيقي. فأصحاب ال20% ستتفاقم فشالاتهم، وقد ينزل المستوى لأقل من 20% . ان قضايا الشرعية والمشروعية السياسية موضوعة في الميزان. إننا إذن في حالة وضع سياسي يقترب من طرح الأسئلة الجوهرية. وفي هذا الإطار ما هي البدائل؟

أعتقد أن البدائل لا تكون بطرح الأسئلة الجزئية، وبعض الأسئلة السياسية مثل كيف نقوى الدولة، والدولة الاجتماعية، وكيف تهتم الدولة بالقطاعات الاجتماعية... فهذه أوهام، لأن دولة من هذا النوع القائم عندنا اليوم، التي تخدم مصالح الرأسمال والبرجوازية ومصالح الدول الامبريالية، لا يمكنها أن تتحول إلى دولة تخدم القضايا الاجتماعية، أو تتحول من تلقاء ذاتها. إذن ما هو البديل؟ إننا نعتبر اللحظة لحظة تأسيسية يجب أن يفتح فيها حوار شعبي واسع حول الرؤى بخصوص مستقبل المغرب. وطبعا كل المنتفعين لن يدخلوا اللحظة التأسيسية برغبتهم، ينبغي أن يدخلوها وهم صاغرون، لأن ال80% يجب أن يسمع صوتهم، وهم من سيقررون في مستقبل البلاد. إننا في لحظة تقرير مصير الشعب المغربي، وليس الاستمرار في أن تظل 20% تقرر في مصير البلاد بشرعية لا ندري من أين استمدتها. الشرعية تكتسب من 80% وليس من 20%. وهذه هي الأسئلة الحقيقية التي علينا طرحها.■

برامج الأحزاب السياسية المغربية للخروج من ازمة كورونا

الحسين لعنايت

في هذا المقال لن نتطرق لبرنامج كل حزب على حدى بل سننظر في جوهر الوصفات المقدمة ومدى نجاعتها ولأي طبقة تنحاز. لكن بما أن الازمة ليست مغربية محضة بل عمت كل العالم سيكون من باب القراءة في فنجان اقتراح برامج للخروج من الازمة "محليا" دون النظر في تشعباتها الدولية. هذه البرامج لن تكون منبثقة من عدم او انتاجا فكريا خالصا بل هي بالضرورة ستعتمد على الوصفات والتجارب السابقة في مجال مواجهة الازمات.

1 – كورونا: الازمة العالمية

في هذا الصدد يقول الأمين العام للأمم المتحدة" ان جائحة كوفيد 19 أثرت على عالم الشغل بشكل عميق ولا يوجد عامل او عاملة او مؤسسة إنتاجية في العالم لم تنعكس عليها مخلفات الوباء. مئات الملايين من العمال فقدوا وظائفهم منذ بداية الازمة. هذه الازمة التي يضرر منها بعمق من يعانون من الهشاشة والشباب ودوي الحاجات الخاصة والقطاع "الغير مهيكل" والوحدات الصغرى. هذه الازمة التي ضربت "عالم الشغل" لا يمكن لها إلا أن تدكي بؤر السخط والقلق المشتعلة منذ مدة".

2 – العالم قبل كورونا: الحرب العالمية الأولى و"انفليونزا الاسبانية"

يضيف الأمين العام للأمم المتحدة " يتم الحديث كثيرا عن المعايير التي يجب اعتمادها في المرحلة "ما بعد كورونا". دعوني أقول ان العالم "قبل كورونا" لم يكن بخير". ما قاله غتيريس يدفعنا الى التطرق –ولو بإيجاز– للازمات التي عرفتها الإنسانية في المائة سنة الأخيرة وماهي التدابير المتخذة آنذاك لكي نقارنها مع الوصفات المقترحة للازمة الحالية. الحرب العالمية الأولى دامت 4 سنوات فيما بين الرأسماليات دمرت أوروبا. استفادت منها أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) لأن قوتها الإنتاجية لم تتضرر من جراء الحرب وازداد فيها الإنتاج الصناعي بما يفوق 50 بالمائة. الإمبراطورية الروسية التي اقحمت في الحرب ضد المانيا من طرف البنوك الدائنة الإنجليزية والفرنسية داقت شعوبها الويلات لكونها قد خرجت للتو من الحرب التي انهزمت فيها ضد اليابان في 1905 ، ما جعلها تأخذ طريقا آخر خارج دائرة الإنتاج الرأسمالي و سلكت طريق الثورة التي نتجت عنها الثورة البروليتارية ل 17 اكتوبر 1917 . بالنسبة للدول الرأسمالية بأوروبا الغربية أخذت فيها الدولة زمام المبادرة في الاستثمار لإعادة الاعمار وبناء البنية التحتية وهيكلة الصناعات المدمرة. وساهمت جائحة "انفليونزا الاسبانية" التي سببت في وفاة ما بين 50 مليون و100 مليون (خاصة بالهند والصين)، وهو ما يشكل ما بين 2.5 الى 5 بالمائة من سكان العالم، على وضع بعض البرامج الاجتماعية كالتأمين عن العطالة والتغطية الصحية التي بادرت بها كندا.

3 – العالم قبل كورونا: الازمة المالية لسنة 1929

نظرا للأرباح الهائلة التي حققها الاقتصاد الأمريكي الذي استفاد من الحرب العالمية الأولى، ارتقت الأبناك الامريكية الى مستوى القوة الضاربة المهيمنة على الاقتصاد الأوروبي، خاصة منه الألماني. كما ازدهرت المضاربة المالية بالبورصات حيث أصبحت تستقطب رساميل هائلة وصلت الى مستوى ان تكون فيه الأرباح المحصلة من الأسهم أعلى من الأرباح المحصلة من الاستثمار في الإنتاج. ولتوسيع رقعة المساهمين، بما يزيد في التراكم، قررت البنوك الامريكية اصدار سندات بالقرض، تمكّن من اقتناء سهم سعره 10 دولارات مثلا بدفع 1 دولار والباقي يؤدى بالتقسيط مقابل فائدة تكون أقل من الربح الذي يدره السهم المذكور. لكن هذا الوضع لم يدم كثيرا حيث انهارت برصة نيويورك سنة 1929 ما كان له وقع عالمي كارثي نتج عنه ركود اقتصادي، تراجع معه الإنتاج بنسبة 45 بالمائة، ما اذى الى تسريح ملايين العمال عبر العالم. وساهم سحب رؤوس الأموال الامريكية من الاقتصاد الألماني بجانب الشروط المهينة التي فرضها المنتصرون في الحرب العالمية الأولى بواسطة اتفاقية فيرساي الى النمو المضطرد للأفكار النازية وسط الشعب الألماني. ولمواجهة الازمة وضع الرئيس الأمريكي روزفلت، ما بين 1933 و 1938 برنامجا اقتصاديا واجتماعيا "المعطى الجديد نيو دّييل" الذي سيتحول فيما بعد الحرب العالمية الثانية الى نموذج "دولة الرفاه الاجتماعية" الذي ستبنى على "النظرية العامة حول العمالة، والفائدة، والمال"(1936) لجون ميينار كينز الذي يعطى أهمية للقضايا الاجتماعية تحت رعاية الدولة في تحقيق النمو.

يجب التنبيه أن هذه الوصفات للخروج من الازمة ليست علاجات اوتوماتيكية متضمنة في الهيكل الرأسمالي، كما يروج لذلك منظري الليبرالية ومن تبعهم من مهرجين سياسيين، لتوضيب مسار المنظومة. بالعكس، توضع هذه المبادرات الاقتصادية في إطار مواجهة المد المعاكس الذي يطمح الى الخروج من دوامة التخريب–البناء التي تنهجها الرأسمالية على جثث الشعوب وطبقاتها العاملة.

فمنذ 1920 عمت أمريكا الشمالية حملة ضد الشيوعية أطلق عليها اسم "مواجهة الرعب الأحمر" توجهت في الخمسينيات بلجنة ماكارتي ضد الشيوعية التي ذهب ضحيتها 2 مليون من الامريكيين في حياتهم وعملهم ومستقبل أبنائهم.

في هذا الاطار، عمت وصفة روزفلت "المعطى الجديد الدول الرأسمالية الغربية" خاصة فرنسا واسبانيا إبان وصول "الجبهة الشعبية" للحكم في كلا البلدين وبعدهما دول شمال أوروبا. لكن لما بدأت الحرب النازية تقرع طبولها تم اعتقال ومحاكمة 49 من نواب البرلمان من الحزب الشيوعي الفرنسي الذي شكل رحى الجبهة الشعبية الفرنسية والذين نددوا بتعاون الحكومة الفرنسية والبريطانية مع النازية في احتلالها لتشيكوسلوفاكيا.

4 – العالم قبل كورونا: الحرب العالمية الثانية

من مخلفات الازمة المالية لسنة 1929 هي الحرب العالمية الثانية التي عرفتها الدول الأوروبية بمبادرة من الحكم النازي بألمانيا. ساهمت هذه الحرب في ظهور حركات شيوعية قوية تزعمت الكفاح ضد النازية ما ساهم في ظهور دول اشتراكية بجانب الاتحاد السوفياتي وبروز حركات التحرر الوطني بالمستعمرات الأوروبية. واحتدم الصراع من جديد بين توجهين: من جهة، التوجه الذي يريد ان يتحرر من همجية الرأسمالية والامبريالية وتتزعمه الأحزاب الشيوعية والنقابات وحركات التحرر الوطني. ومن جهة ثانية توجه الهيمنة الامبريالية الذي تقوده الولايات المتحدة التي انتعشت بفضل سياسة "المعطى الجديد" ودمار الصناعة الأوروبية حيت فرضت هيمنتها على العالم بفضل ترسانتها العسكرية والمالية التي دشنتها اتفاقية بروتون ودس لسنة 1944 . ولمواجهة الازمة بعد الحرب والتي تنذر بتوسع النموذج الشيوعي خاصة باليونان وتركيا وأوروبا اللاتينية جاءت وصفة "برنامج مارشال" لإعادة بناء أوروبا خصص له غلاف مالي يقدر ب 173 مليار (دولار 2020) يمول بها استيراد المواد الصناعية والاستهلاكية والثقافية الامريكية.

5 – العالم قبل كورونا: الازمة المالية لسنة 2008

ظهرت هذه الازمة في عالم جديد، حيت استطاعت الامبريالية الغربية بقيادة أمريكا بسباقها اللامتناهي نحو التسلح وبفضل القوة المالية لبنوكها ان تجعل العالم خارج الصين والاتحاد السوفياتي تحت رحمتها. فالدول التي لم تستطع ان تضعها تحت رحمة الدين الخارجي الموجه أساسا لإرشاء نجنها السياسية تواجهها بالانقلابات واغتيال القادة الوطنيين وبالضربات العسكرية وبالحصار الاقتصادي. فجميع الأنظمة الناتجة عن حركات التحرر الوطني بالعالم الثالث تم احتواءها وانكفائها على تصدير المواد الأولية والاستثمار في الأسلحة الأمنية في مواجهة شعوبها والعسكرية لشن الحروب على جيرانها. بهذا تقلص المجال الحيوي للاتحاد السوفياتي والصين اللذين أصبحت استثماراتهما في المجال الصناعي دون مجال للتسويق ما انعكس سلبا على التجديد والتنويع وما أدى الى ركود دائم. هذا الوضع نتج عنه سقوط الاتحاد السوفياتي والمنظومة الشرقية ولجوء الصين الى رأسمالية الدولة وانفتاحها على الاستثمار الخارجي. هذا الوضع العالمي الجديد لبداية الثمانينيات المسمى ب"العولمة" نتج عنه هيمنة قطاع الرأسمال المالي على كل القطاعات وأصبحت المضاربة المالية مهيمنة في صلب النظام الرأسمالي. هذا ما نتجت عنه الازمة المالية ل2011–2007 التي منطلقاتها مشابهة تماما لازمة 1929 حيث سببت "الأسهم الملوثة" المبنية على الرهون العقارية للطبقة الوسطى بالولايات المتحدة في ازمة مالية عالمية. وكانت الوصفات المقترحة من طرف الدول الرأسمالية للخروج من الازمة مخالفة تماما للوصفات السابقة. عوض ان تلتجأ الرأسمالية الى وصفة "الدولة الاجتماعية" التي فرضها الصراع بين توجهين تحدثنا عنهما سابقا، اتبعت مسارا مناقضا حيت هرعت خزينة الدولة الى ضخ الأموال في سيولات الابناك مما جعل دين الدول يرتفع من 65 بالمائة قبل 2008 الى 100 بالمائة بعدها. كل هذا على حساب القطاعات الاجتماعية من صحة وتعليم وتقليص التامين عن البطالة وتجميد الأجور نظرا لركود التضخم وتليين او تفكيك تشريعات الشغل التي تحمي الطبقة العاملة من الاستغلال المفرط.

6 – العالم في ظل كورونا وما بعدها المفترض

4 مليارات من سكان الأرض كانوا تحت الحجر الصحي لما يناهز شهرين ما أدى الى تراجع الاقتصاد العالمي وتسريح مئات الملايين من العمال. أمام هذا الوضع الذي اصبح فيه الوباء مخيفا اعلقت البورجوازية في الدول الغربية وحداتها الإنتاجية في كل المجالات وتركت للدولة أعباء صرف معاشات العمال وفق التشريعات التي حققتها الطبقة العاملة بنضالاتها المريرة. اما بالدول المتخلفة التي تسطر فيها رأسمالية تبعية ومخزنية كبلادنا فملايين الاسر فقدت موردها الضئيل في العيش. ومن أراد منها ان ينجو من ماسات الجوع فل تقدم نفسها للوباء في الضيعات الفلاحية للتصدير وفي الوحدات الصناعية المملوكة للبورجوازية الأوروبية. بينت جائحة كورونا ان الجائحة الأخطر على العالم هي الرأسمالية. فقد اندلعت المظاهرات بعقر دار الرأسمالية المتقدمة أمريكا وانجلترا كل التماثيل التي كانت تفتخر بها البورجوازية كرمز لاستعباد الشعوب واحتلال أراضيها وابادتها لطخت كسرت وازيلت. فالوصفات التي تقدمها الرأسمالية من أجل الخروج من الازمة هي نفس الوصفات التي اتبعتها إبان الازمة المالية لسنة 2008. الرفع من مديونية خزينة الدولة التي لم تتعافى من ازمة 2008 في هذا الاطار قام البك الأوروبي بشراء جزء من مديونية الدول الأوروبية كما قامت الخزينة الامريكية بشراء مديونية الدولة والشركات. أوروبا وامريكا يمكنها ان تقوم بهذه العمليات لأنها تتوفر على عملات صعبة. اما المغرب كل مبادرة يتخذها في هذا الشأن ستعمق مديونة الخزينة بالدين الخارجي الذي لن يتمكن العجز التجاري الذي يزداد يوما بيوم عن أداء مستحقات فائدة هذا الدين. هذا ما يجعل كل الوصفات التي تقدمها الأحزاب السياسية ومنها "تشجيع المقاولات الصغرى" و"تشجيع المنتوج الوطني" و "رفع القدرة الشرائية" بما يساعد على "الطلب" وصفات العهد القديم الذي كان فيه المد الشيوعي واقعا وهذا ما تجاوزته الرأسمالية في طريقها نحو الانهيار. فالوصفة الوحيدة المتبقية للخروج من ازمة كورونا التي ستدوم بدوام ازمة الرأسمالية هو بلورة البديل للخروج من النظام الرأسمالي.■

تداعيات أزمة كورونا على النساء العاملات والكادحات

عتيقة بنت زهور

تحمل الرأسمالية كنظام سياسي طبقي في بنيتها أزمات دورية، يتم تجاوزها على حساب المضطهدين وفقراء العالم أو عبر تصريفها إلى شعوب المستعمرات.

اليوم لازالت تداعيات أزمة 2008 تنخر بنية النظام الرأسمالي ولازالت الطغمة المالية تبحث عن منافذ ومخارج لتجاوز انكساراتها. وفي ظل هذا الوضع، ونتيجة له، كذلك انتشر وباء كورونا كوفيك 19 الذي انعكس سلبا

على الطبقة العاملة وعموم الكادحين وبشكل مضاعف على النساء منهم.

وسوف أحاول أن ألامس في هذا الموضوع، تداعياتها على الطبقة العاملة في المغرب وعلى النساء العاملات والكادحات بشكل أعم، معتمدة تارة على تقارير رسمية وأخرى عبر ما تداولته وسائل الإعلام وبيانات لمنظمات نسائية وحقوقية.

ضعف مصادر الرزق يضع النساء في وضعية الهشاشة

ذكرت المندوبية السامية للتخطيط إن ثلث الأسر المغربية (34%) بلا مصدر دخل بسبب الحجر الصحي.. و59% من المسجلين لم يستفيدوا من المساعدات وأن دخل الأسر يغطي بالكاد النفقات بالنسبة لـ 38% منها، في حين تضطر 22% من الأسر إلى استخدام مدخراتها، وتلجأ 14% إلى الاستدانة من أجل تمويل نفقاتهم خلال هذه الفترة، وتعتمد 8% من الأسر على المساعدات التي تقدمها الدولة لتغطية نفقاتها اليومية.

هذه الوضعية الكارثية تضع النساء وخاصة منهن النساء العاملات والكادحات في مواقع حرجة خصوصا وإن أضفنا عن نفس المصدر أن نسبة الأسر التي تعيلها النساء تزيد عن 17.7% (منذ إحصاء 2012)، اضطررن إلى توقيف نشاطهن بسبب جائحة كورونا، رغم ارتباط مصادر رزقهم بالعمل اليومي، حرمن من التعويض في إطار المساعدة الطبية راميد، التي صرفت في جيوب السماسرة ومريدي الدولة.

وضعية العاملات الصناعيات بين جشع الباطرونا وهلع الخوف من تفشي كورونا

إذا كانت الكتلة الطبقية السائدة في المغرب قد وفرت جميع الشروط من أجل استنزاف العمال والعاملات عبر سن قوانين مجحفة، أو التغاضي عن تطبيق بعضها على علتها وتسخير القضاء للتراجع عن بعض المكتسبات، الحق في أجر يضمن الكرامة الإنسانية، التسجيل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الحق في الانخراط النقابي، فإن جشع الباطرونا ازداد مع وباء كورونا فيروس، فما زال أرباب الشركات يتهربون من القيام بالإجراءات اللازمة لضمان شروط السلامة المطلوبة سواء في وسائل النقل، أو في أماكن العمل المغلقة التي تفتقر لأبسط الضمانات الصحية من نظافة وتهوية.

إضافة إلى اتخاذ المشغلين هذه الظروف كذريعة من أجل الإجهاز على الحقوق الأساسية للعاملات، وحرمانهن من الأجور بعد توقيفهن ودون التصريح بهم في صندوق الضمان الاجتماعي رغم اقتطاع المشغل لنسبة مساهمة العاملات في الصندوق أو التصريح بعدد أيام أقل من الحقيقي ضمن شهور عمل أخرى، كما أن بعض العاملات لازلن يصنفن ضمن العمال المؤقتين رغم قضائهن ما يزيد عن 20 سنة من العمل داخل الشركة (شركة تعليب السمك UNIMERنموذجا). كما يعانين الأمرين من الطرد إن توقفن عن العمل، ومن الإصابة بالوباء إن اشتغلن كما هو الحال في شركة "يازاكي" اليابانية بالشمال التي فرضت على العاملات استئناف العمل في 11 مايو 2020 بعد توقيفهم على إثر اكتشاف حالات الإصابة في صفوف العاملات، ونفس القرار اتخذته شركة الكابلاج بعين حرودة، وهي شركة تشغل أكثر من 2000 عاملة وعامل فرغم اكتشاف حالات إصابة في صفوف العاملات فقد فرض عليهن استئناف العمل تحت التهديد بالطرد رغم أن عملية إجراء التحليلات المخبرية لم تشملهن.

إذا كانت الكتلة الطبقية السائدة في المغرب قد وفرت جميع الشروط من أجل استنزاف العمال والعاملات عبر سن قوانين مجحفة، أو التغاضي عن تطبيق بعضها على علتها وتسخير القضاء للتراجع عن بعض المكتسبات، الحق في أجر يضمن الكرامة الإنسانية، التسجيل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الحق في الانخراط النقابي، فإن جشع الباطرونا ازداد مع وباء كورونا فيروس، فما زال أرباب الشركات يتهربون من القيام بالإجراءات اللازمة لضمان شروط السلامة المطلوبة

العاملات الزراعيات المغربيات بين نار الثلاثي المتوحش

تعيش العاملات الزراعيات تحت فكي الثلاثي القاهر: الرأسمالية، كورونا فيروس والجفاف. فكل صباح تتجمع العاملات في الموقف، يتعاركن من أجل الحصول على العمل دون مراعاة لإجراءات الحماية، يتم نقلهن بأعداد كبيرة مكدسات في وسائل النقل البهائم من الشاحنات وسيارات نقل البضائع (البيكوبات) والدرجات ذات العجلات الثلاثية triporteurs أمام أعين ومرأى السلطات وبتواطؤ منها لأنها لا أن تحرك ساكنا. تلك حالة العاملات الزراعيات في شركة صوبروفيل أو شركة Salade Time، وأغلبيتهن مؤقتات أو غير مسجلات في صندوق الضمان الاجتماعي بل منهن من لم تحصل على أجر عملهن، كعمال وعاملات شركة "روزافلور" الفلاحية اللواتي يخاطرن بأنفسهن في اعتصام مفتوح أمام إدارة الشركة لتنفيذ مطلب لا يتعدى تأدية أجور المستخدمين وتسوية أوضاع العمال الموقوفين.

نساء الفرولة يشتغلن في ظل وضعية النخاسة

شغلت ضيعات الفرولة في اسبانيا هذه السنة ما يزيد سبعة ألاف عاملة موسمية في حقول منطقة هويلفا الإسبانية، وقد أدى إغلاق الحدود بين البلدان، بسبب وباء كورونا، إلى مضاعفة معاناة أولئك العاملات، وقد تلقت عشر لجن تابعة للأمم المتحدة تقارير من منظمات حقوقية ونسائية تطالبها بالعمل من أجل فتح الحوار مع حكومتي المغرب واسبانيا لإيجاد حل لهن. واتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الانتهاكات التي يتعرضن لها، عنف جنسي، استغلال مكثف لقوة عمل العاملات بحكم قلة عددهن هذه السنة وذروة نضج المنتوج، الحرمان من الرعاية الصحية، فعشر شركات لم تحترم شروط الوقاية الصحية من تقديم قفازات أو الحفاظ على المسافات الأمنية، أو توفير الأقنعة، إضافة إلى ندرة المياه الصالحة للغسل في بعض المناطق.

أما في المغرب، فإن عاملات الفراولة بمنطقة "الشوافع" التابعة لجماعة "لالاميمونة" تعشن أزمات نفسية حادة وخوفا مرعبا بسبب الإعلان عن إصابة مؤكدة لـ18 عاملة فلاحية بوباء كورونا من 90 عاملة فقط خضعن للتحاليل المخبرية، علما أن العشرات منهن لازلن يطالبن بإجرائها، يتنقلن يوميا بين العرائش، والقنيطرة، والقصر الكبير حتى بلغ عدد الإصابات أزيد من 500 إصابة في يوم واحد، مما يجعل من تمديد الحجر الصحي كإجراء وقائي سياسة غير ذات أهمية ونفعية في ظل استئناف العمل في شركات غير ضرورية في هذه الظرفية كما هو الشأن بالنسبة لشركات الكابلاج، الأحذية والنسيج، رونو، دفي، ، بل يبين أنه إجراء لحجر الشعب المغربي عن المطالبة بحقوقه.■

من الوهم، والاستيهام إلى الإيهام

نور الدين موعابيد

الوهم، عموما، هو رديف الخيال، واللا حقيقة.. وقد يرتبط بالحلم، حتى لا أقول الرؤيا، يقول Marx: ((تمتلك الإنسانية شيئا في الحلم، حسبها أن تعيَه لكي تمتلكه في الواقع..))، وهو يشرط هذا الحلم بالوعي. ولربما كانت لقولته علاقة ما، بالاشتراكية الطوباوية؟. بل إن من المفكرين من اعتبر يوتوبيا Platon ضربا من الخيال المجنح، بغير ضفاف، ولذلك لا مناص، في التصور الماركسيّ -- اللينينيّ من رصد آليات الوجود الاجتماعيّ، حتى يتأتى الوعي تفسيرا(فهما) وتغييرا، فـ((ليس العيب في أن نحلم، لكن العيب في ألّا نعمل على تحقيق الحلم..))، نحو ما ردد Lenine، مؤكدا كون فلسفته فلسفة ممارسة ثورية، تسندها نظرية ثورية، كذلك، بعيدا عن البراغماتيةً الرثة، ذات الخصيصة النفعية، الجوفاء، التي طالت الحقل البيداغوجيّ، كما في المبدإ الذي دعا إليه J،dewey: Learning by doing

والطريف أن صاحب "المواقف والمخاطبات": "النفريّ"، لم يفته أن يقول: "لا أراك حتى أراك تعمل."

وكما أن العمل يتأرجح بين الفردية والجمْعية، فإن الوهم أيضا لا ينجو من هذه الثنائية: الاستيهام وَفق منظور Freud ، لاشعوريّ، يحقق رغبة، أو يصحح واقعا غيرَ مرضٍ.

وترتد Susan Isaacs إلى غريزتين: غريزة الحياة، وغريزة التدمير. (نقلا عن M.Postic: "العلاقة التربوية" .ترجمة النحاس. مراجعة. م. احبدو. تونس 1986. ص:145. بتصرف. ط:01)

ومهما يكن الأمر يمكن أن نقول مع P.heimann: إن الاستيهام هو مضمون الحاجات، أو المشاعر (الرغبات، المخاوف، القلق، الحب، الفوز، الحق...) (المرجع نفسه. ص: 146. بتصرف.)، وعلى الرغم من ذلك، يعترف F.Nietzsche بأننا ((نحتاج إلى قليل من الوهم.))، نيتشه المؤمن، "بسيكولوجيا الأعماق"، الذي يرفض الاشتراكية والليبرالية سواء بسواء. (هنري إيكن. "عصر الإيديولوجيا". ترجمة محيي الدين صبحيّ. مراجعة عبد الحميد حسن. دمشق. 1971. منشورات وزارة الثقافة. دمشق. ص:269. بتصرف.)، و هو ينحى باللائمة على الفلاسفة جميعهم، لأنهم ((أنصاف مربين، وهم أيضا مضحكون.. ارتكبوا أخطاء، وضلوا سبلهم.. إن التعامل معهم ليس على درجة كافية من الشرف..)) (المرجع نفسه،ص:269.بتصرف.)، بوسعك، أيها القارئُ، أن تدحض رأيه، وتفند موقفه.

إلا أن أخطر ما في الموضوع برمته هو تحويل الوهم إلى إيهام (بيع الوهم)،كما تجلّى ذلك تمظهراته المختلفة، المتداخلة في آن، ومنها:

. الإيهام في السياسة: يغدو الإيهام هنا "كذبا سياسيا"، ممنهجا، محبوكا ومسبوكا، حتى إذا اطمأن هذا الحزب المشارك في المشهد السياسيّ (الحكومة، الانتخابات...)، بعد نجاحه المشبوه، انقلب على عقبيه، فيسقط القناع عن القناع كما قال محمود درويش.. وقد تصل الصفاقة، أو الهمجية السياسية جذوة التضليل، وذروة التمويه وهي تعبّئ المرأة، وتشيّئها (الملصقات الإعلانات، الحملات...)، بله الإيهام في لغة الخطابات السياسية ("البرامج"، وسائل الإعلام، الندوات، التجمعات....)

. الإيهام في الاقتصاد: واضح من أعلى الرأس إلى أخمص القدم أن الاقتصاد السياسيّ ،المقصود إليه، هو الاقتصاد الليبراليّ، الذي تورم، وتضخم فأمسى متوحشا (همجيّا)، يسلّع الإنسان ويبضّعه. وكانت مقدمته الأولى:

Laissez faire ،laissez passer، وما كان الغرب يحرض به، قبل الأزمة الاقتصادية، العالمية التي اخترقت العالم، باستثناء الاتحاد السفياتيّ عصر ذاك،: ((اشتروا، اشتروا.. فإن الربح ينتظركم في قارعة الطريق...))

وكذلك، ليس غريبا -البتة- أن يوظف مهندسو ذلك الاقتصاد ضد الإنسانية ما أوتوا من آليات الشحن إغراء وإغواء، التي يحذقها الإشهار.. وكثيرا ما يستنفر أولئك المكر والخداع ..!!

. الإيهام في النسيج المجتمعيّ: يوغل الإيهام في الحياة المجتمعية إيغالا بعيد الغور، لذلك يكفي التلميح بدل التصريح.. من ذلك الإيهام الذي يمارسه الفكر الخرافيّ، وبخاصة حين يستغل المشعوذ، الدجال تخلف المريض: الجسديّ، والنفسيّ موهما إياه بأن تمائمه، وتعاويذه قمينة بوقايته، وعلاجه من أيّ مرض، وغالبا ما يتفنن في توصيف الغيبيات، كما فعل الكَنَسيّون بصكوك الغفران، حيث أوهموا ضعاف العقول - قبل ظهور المذهب البروتستانتيّ -بالجنة، إن هم اشتروا تلك الصكوك.. وقد يصل إلى نسيج العلاقات لاسيما فترة الخطوبة، فينتعش هامش: المناورة والإيقاع بالآخر كيدا وافتراء.. وقل القول نفسه بالنسبة إلى وعود التشغيل، وما إلى هذا وذاك....

- الإيهام في الإعلام: سبق أن حدد Althusser الإعلامَ باعتباره أحد أجهزة الدولة، ولكونه كذلك، فإنه تستحيل براءته، وحياديته، وموضوعيته.. إذ يدغدغ آذان متتبعيه، وعيونهم بأحابيله، وسيناريوهاته التي لم تعد تنطلي على العقل الناقد، الواعي وعيا شقيا يقود إلى ما يشبه "البطل الإشكاليّ" في النقد الروائيّ، بتصدعاته، وتشظيه حتى لكأنه أصابته نوبة هذيان.. يفسر هذا عزوف الأسر المتنورة عن القنوات المحلية، والارتماء في أحضان قنوات أخرى. ومن الأمثلة التي مورس فيها "التعتيم الإعلاميّ": حرب الخليج، المقاومة الفلسطينية، الحراك العربيّ، الأنشطة الهادفة...

- ما العمل؟: تنسجم المقدمات والنتائج كما قال "أرسطو"، فلا يبدو نشازا أن تكون القوة الاقتراحية هي بإيجاز شديد:

صوغ مشروع مجتمعيّ، حداثيّ، ديمقراطيّ، نحو ما رددت المقالات السابقة، لتفعيل حقوق الإنسان، والمواطنة بدلالتها السياسية، وانبثاق مجتمع مدنيّ من دولة تحترم المعايير السابقة، بالإضافة إلى ضرورة اجتثاث الفكر الخرافيّ بتغيير التعليم، تغييرا جذريا يمس المنطلقات، الأسس (المناهج البرامج، الطرائق، التقويم، الأدوات البيداغوجية.....) وتعزيز البحث العلميّ.. ومن ثمة إشاعة ثقافة التنوير والتثوير..

ولا سبيل إلى تغيير البنى الذهنية، في غياب البنى السوسيواقتصادية - السياسية الثقافية...

إن التغيير الجذريّ مرتهن بالفكر العلمانيّ، أي الفكر المدنيّ، الدنيويّ يقول أحدهم: ((العلمانية هي الاحتكام إلى ما يصلح حالنا في الدنيا التي ينبغي أن نعيش فيها بما يجعلنا في أحدث مكانة منها، هذا هو الأصل..)).

كانت هذه السطور المتواضعة محاولة - لن تكون الأخيرة - قاربت مفهوما شائكا، متعدد الخيوط، متشابكها كما الأخطبوط. وقد غضضت الطرف عن دياكرونيته المعجمية لأن ذلك مقدور عليه أولا، ولأنني لا أؤرخ تأريخَ أفكارٍ، أخيرا.■

أبريل كورونا 2020.

في ذكرى 20 يونيو 1981

إشهد يا حزيران في يومك العشرين
وطني أنار الدرب والنصر مشتعل
ذي يقظة الفلاح ذي صرخة العامل
ذي ثورة الجمهور يا شعبنا البطل
سعيدة يا زروال دهكون، يا رحال
مواكب الأبطال بالوعد تتصل
من مخبر مهدي من مخبر عمرا
عن روعة الأوطوروت وبأس من نزلوا
مدينة البيضاء يا درب من قتلوا
أبناؤك الفقراء اليوم قد وصلوا

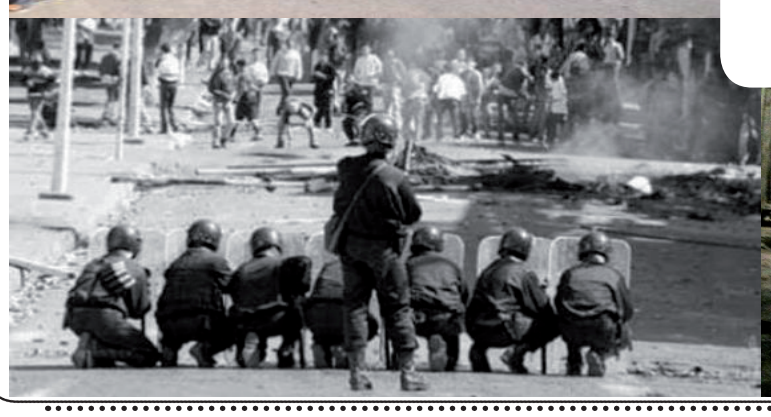

إبداع الراحل: علال ثبات

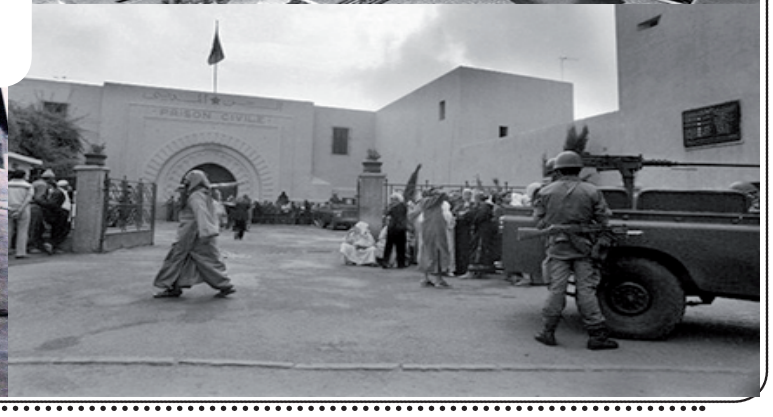

نقدم في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي ملخصا من حوار مطول سيتم نشره كاملا لاحقا بمجلة "التحرر"، حول العلاقة المغربية الافريقية، مع المؤرخ وكاتب الرأي والناشط الحقوقي معطي منجب الذي يتعرض للحصار والتضييق والمتابعة نظرا لمواقفه وآرائه النقدية الجريئة.

هوية الشعب المغربي والعلاقة مع إفريقيا

1 أين يتجلى البعد الافريقي في هوية الشعب المغربي؟

أنا سعيد بأن أجيب على أسئلتكم وأحيي جريدتكم المناضلة.

فيما يخص هوية الشعب أبدأ بالإشارة إلى أن الهوية السردية للساكنة على العموم مغربية عربية إسلامية إلا أن الإسلام كما يفهمه ويعيشه المغاربة هو إسلام ممزغ أي مؤفرق. فالأمازيغ ينتمون للجسم الثقافي الإفريقي منذ آلاف السنين واللغة الأمازيغية لغة إفريقية قحة. كما أن الإسلام الإفريقي هو واقع لا يمكن نكرانه رغم أن الإسلام ولد بالجزيرة العربية. وهنا يمكن أن نشير إلى أن المسيحية أصبحت أوربية وأوربا مسيحية رغم أن يسوع ولد وعاش بفلسطين ونشر دينه أولا هناك. هذا لأقول إنه بالنسبة لأغلبية الساكنة المغربية حاليا، الهوية الموعية أي تلك الهوية التي يشعر ويعي بها الناس هي مغربية-عربية إسلامية أما الهوية الموضوعية فهي إثنيا وجغرافيا إفريقية أمازيغية. وهناك طبعا هويات محلية إسلامية أمازيغية قوية.

2 وماذا عن العربية المغربية وما علاقتها بإفريقيا والهوية الإفريقية؟

اللغة العربية الدارجة تخالطها الأمازيغية من حيث الرصيد المعجمي والمورفلوجيا. يجب أن نعلم كذلك أن اللغة العربية رغم أن أصلها البعيد من غرب أسيا فهي تنتمي علميا إلى ما يسمى المجموعة الإفريقية-الأسيوية أو الفيلوم الحامي-السامي كما هو حال عدة لغات إفريقية كاللغة الأمهارية وهي لغة غالبية الساكنة بإثيوبيا. أما على المستوي الجغرافي فقد ازداد البعد الإفريقي لهوية اللغة العربية خلال الألفية الأخيرة إذ أن الأغلبية الساحقة من متكلميها يقطنون حاليا بإفريقيا الشمالية والصحراء وحوض وادي النيل وكذلك بالساحل وبالقرن الإفريقيين. أصبحت إذن العربية لغة إفريقية بامتياز يتكلمها أو يفهما جزئيا أو كليا مئات الملايين من الأفارقة من شمال القارة ومن جنوب الصحراء الكبرى خصوصا جزء من المسلمين وكذلك التجار التقليديين ببعض دول الساحل إذ العربية استخدمت لقرون كلسان مبسط مشترك أي Sabir.

العربية تُتكلم كذلك كلغة قحة بأعماق إفريقيا جنوب الصحراء ويمكن أن أعطي كمثال هنا القبيلة الكاميرونية الموسومة بعرب الشوا. والكاميرون يوجد بعمق إفريقيا كما نعلم. وليس مجموعة الشوا هي وحدها من يتكلم العربية بل إن هاته اللغة أصبحت تمثل بسبب وجود عرب الشوا اللسان المشترك لإقليم بكامله وهو إقليم يسمى لوغون-شاري- وتتجاوز مساحته مساحة لبنان. كما أن العربية تمثل جزءا كبيرا من الرصيد المعجمي للغة السواحلية.

3 ما هي رؤية الدولة المغربية للهوية الإفريقية؟

النخبة المغربية المسيطرة على مسارات تبلور القرار الداخلي والخارجي للدولة المغربية تدفع منذ مدة باتجاه أفرقنة الهوية المغربية -أنا شخصيا لا أرى مانعا- ولكن ما أريد التأكيد عليه أن الهوية لا تُفبرك بفرقعة أصابع ولا حتى بقرار إرادوي وسياسة عمومية مكثفة إذا كان هناك تسرع. الهوية مسار طويل ومعقد. يمكن طبعا لاختيارات أي دولة إذا كانت بنيتها قوية أن تؤثر فيه على المدى البعيد بشرط أن يكون هناك التزام واقتناع عميق من لدن نخبة القرار. ولكن يُتخيل لي أن، في واقع الأشياء، الأمر يتعلق أساسا بأهداف ديبلوماسية آنية ومتوسطة المدى. ولهذا فإني أعتقد أن المكون الديني للهوية المغربية والمكون الهوياتي-اللغوي المشترك للنخب الدولتية أي الفرنسية سيبقى يلعب دورا أكبر في التقارب مع إفريقيا جنوب الصحراء خصوصا تلك القريبة من المغرب جغرافيا أي الساحل وإفريقيا الغربية وهذا يسمى في السوسيولوجيا بهوية الدور.

ولذا فإن مشروع أفرقنة الهوية فاست فود لأسباب مرتبطة زمنيا بسياق قد يتغير يبدو لي خيميائيا إلى حد ما لأن الانجذاب الهوياتي المتبادل بين كيانين أو أكثر والخطاب الذي يعبر عنه يستمد قوته الإقناعية من القيم المشتركة أساسا والعناصر الثقافية المتشابهة والمصير المشترك الواقعي أو المتخيل. فالمصالح الديبلوماسية والمادية تلعب دورا ولكنه ثانوي ويتطلب وقتا طويلا ليظهر تأثيره. وحتى في هذا المجال المادي، المبادلات التجارية تبقى نسبيا ضعيفة مع إفريقيا حيث سجلت سنة 2018، 40 مليار درهم فقط.

بقدر ما كان هناك تعاون بين نظام الحسن الثاني والأنظمة التابعة للاستعمار كالكوت ديفوار والغابون كان هناك تعاون بين الوطنيين اليساريين المغاربة والوطنيين الأفارقة. وهكذا فإن لجنة التضامن مع الشعوب الإفريقية كان زعيمها إسماعيل توري، أخ سيكو توري وهو رئيس غينيا، وكان عضو هيأتها القيادية الأهم من المغاربيين هو المهدي بن بركة

4 هل كان هناك تنسيق بين نضالات الشعوب الافريقية، ومنها المغرب، ضد الاستعمار وضد الاستبداد ومن اجل الديمقراطية؟

كان هناك أيام الاستعمار بعض التنسيق بفرنسا بين الطلبة الوطنيين المغاربة والمغاربيين والطلبة الأفارقة من جنوب الصحراء. كان هناك كذلك بعض التعاون بين وطنيين مغاربة مقيمين بأوربا كالتاجر والمقاوم المغربي عبد الهادي الديوري وبعض الوطنيين المسلمين من غرب إفريقيا خصوصا أولئك المنتمين للطريقة التيجانية. وطبعا كانت لقاءات ومشاورات بين بعض الزعماء الوطنيين كعبد الرحيم بوعبيد والمهدي بن بركة وزعماء وطنيين من جنوب الصحراء. ولكن هذه العلاقات الغير منظمة ستتكثف بعد استقلال المغرب. بعض الزعماء التقدميين من جنوب الصحراء كالماركسيين كوامي نكروما رئيس غانا وموديبو كيتا رئيس مالي رأوا في محمد الخامس، وهذا الأخير كان نسبيا وعلى المستوى الشخصي مناهضا للاستعمار الجديد، وليس كالحسن الثاني الذي سيصبح خديما طيعا له، رأوا في محمد الخامس رفيقا يستحق الثقة ولهذا انعقد بالدار البيضاء في يناير 1961 مؤتمرا للتنسيق من أجل تحرير إفريقيا بل واتخذ قرار لخلق قيادة عسكرية موحدة في هذا الاتجاه...

5 ولكن الأمور أخذت مسارا مختلفا بل ومناقضا بعد هذه الفترة؟

نعم محمد الخامس سيموت في الشهر التالي لينتهي كل شيء في ظرف أسابيع وليعود المغرب للحضن الفرنسي-الأمريكي، كما سيتم تهميش والتضييق على الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وعلى الشيوعيين الذين كانوا يطمحون لتقوية العلاقات مع إفريقيا المناهضة للاستعمار الجديد. بل إنه بدأ تضييق في الأسابيع التالية على الحضور الديبلوماسي للدول الاشتراكية والدول الإفريقية التقدمية حتى أن الكثيرين من الوطنيين كالفقيه البصري (على قناة خليجية) وغيرهم سيصرحون علانية أن محمد الخامس قد قُتل كما أن بعض أعضاء العائلة الملكية قد شككوا في الأمر...شخصيا وكمؤرخ ليس لدي وثائق كافية لآخذ بهذا الرأي أو بالرأي المضاد له. على كل وحسب شهادة الرجل الثاني في الكاب واحد أي المخابرات المغربية آنذاك وهو رشيد السكيرج فإن قلب الرئيس التقدمي لغانا والذي شاركت فيه وكالة المخابرات الأمريكية قد دبر على الأقل جزئيا انطلاقا من المغرب. سكيرج كان يعمل من داخل الكاب واحد لصالح المعارضة اليسارية المغربية وقد أخرج ملف تحضير الانقلاب ضد نكروما حتى يطلع المهدي بن بركة عليه.

بقدر ما كان هناك تعاون بين نظام الحسن الثاني والأنظمة التابعة للاستعمار كالكوت ديفوار والغابون كان هناك تعاون بين الوطنيين اليساريين المغاربة والوطنيين الأفارقة. وهكذا فإن لجنة التضامن مع الشعوب الإفريقية كان زعيمها إسماعيل توري، أخ سيكو توري وهو رئيس غينيا، وكان عضو هيأتها القيادية الأهم من المغاربيين هو المهدي بن بركة.■

الجبهة الشعبية تدعو إلى المشاركة الواسعة في مواجهة مشاريع الضم الصهيونية

دعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في تصريح صحفي صادر عنها يوم 22 يونيو 2020 عممته دائرة الاعلام، جماهير شعبنا في الوطن والشتات، وجماهير أمتنا العربية وأحرار العالم، إلى المشاركة الواسعة في الأنشطة والفعاليات الرافضة لمخططات الضم الصهيونية لأراضي الضفة، مؤكدة أن اللحظة السياسية الخطيرة الراهنة تستدعي وحدة المواقف الوطنية والقومية والأممية، من أجل إفشال المشاريع الأمريكية والصهيونية التصفوية.

ودعت الجبهة، جماهير شعبنا إلى المشاركة الواسعة في الفعاليات الوطنية التي تنُظم في مختلف مناطق الضفة وفي مقدمتها الأراضي المهددة بالضم في الأغوار وأريحا، والفعاليات التي ستُنظم أيضاً في الأيام القادمة في غزة والداخل المحتل.

كما دعت جماهير شعبنا وأحرار العالم وحركة التضامن والمقاطعة الدولية إلى أوسع مشاركة في الفعاليات الدولية التي ستُنظم في رام الله المحتلة وعواصم ومدن رئيسية حول العالم، وخاصة في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا، رفضاً لمشروع الضم، المقرر بدء تنفيذه في الأول من تموز القادم.

وشددت الشعبية على ضرورة توجيه كل الطاقات والجهود في خندق مواجهة الاحتلال ومخططات التصفية، وبما يؤدي إلى فتح ساحة اشتباك مفتوحة وانتفاضة شعبية عارمة على امتداد مناطق التماس ومواقع الاحتلال والمستوطنين، وما يتطلبه ذلك من استمرار الضغط للتنفيذ الجدي والحقيقي للقرارات الوطنية المتعلقة بسحب الاعتراف بالاحتلال، والقطع مع اتفاق أوسلو وكل ارتباطاته السياسية والأمنية والاقتصادية، وفي المقدمة منها التنسيق الأمني وبروتوكول باريس الاقتصادي.■

نعوم تشومسكي:
أميركا "تتجه نحو الهاوية" في عالم ما بعد كورونا

يرى الفيلسوف الأميركي نعوم تشومسكي أن الولايات المتحدة تتّجه نحو الكارثة نتيجة افتقادها إستراتيجية موحدة في مواجهة فيروس كورونا، وعدم وجود ضمان صحي لجميع مواطنيها، بالإضافة إلى عدم إقرارها بخطورة التغير المناخي.

وأرجع تشومسكي -في حوار مع وكالة الصحافة الفرنسية- ما يجري في الولايات المتحدة، البلد الأكثر تضررا من فيروس كورونا المستجد، إلى عدم وجود إدارة متماسكة.

وأضاف "يقود البيت الأبيض شخص معتل اجتماعيا، مصاب بجنون العظمة، لا يكترث إلا لسلطته والاستحقاقات الانتخابية. عليه بالتأكيد أن يحافظ على دعم قاعدته، التي تضم الثروات الكبرى وأبرز أرباب العمل".

وتابع تشومسكي -صاحب أكثر من مئة مؤلف والأستاذ في جامعة أريزونا- أن ترامب منذ وصوله إلى السلطة، فكّك آلية الوقاية من الأوبئة كاملة، فاقتطع من تمويل مراكز الوقاية من الأوبئة، وألغى برامج التعاون مع العلماء الصينيين الهادفة لتحديد الفيروسات المحتملة، مؤكدا أن الولايات المتحدة كانت غير مهيأة بشكل خاص.

وأضاف أن "المجتمع الأميركي مجتمع مخصخص، غني جدا، لديه ميزات كبرى، لكن تهمين عليه المصالح الخاصة. لا يوجد نظام صحي للجميع، وهو أمر شديد الأهمية اليوم. هذا ما يمكن وصفة بالنظام النيوليبرالي بامتياز".

وعلى صعيد أوروبا، أوضح تشومسكي أنها أسوأ من نواح عديدة في ظل برامج تقشف تزيد من مستوى الخطر، والهجمات ضد الديمقراطية، ونقل القرارات إلى بروكسل وبيروقراطية "الترويكا" غير المنتخبة (المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي). لكنها تملك

على الأقل بقايا هيكل اجتماعي ديمقراطي يؤمّن قدرا من الدعم، وهو ما تفتقر إليه الولايات المتحدة.

واعتبر تشومسكي أنه **رغم خطورة وباء كورونا، فإنه ليس الخطر الأكبر، "سنخرج من الوباء، مقابل ثمن عالٍ جدا. لكننا لن نتعافى أبدا من ذوبان الغطاء الجليدي في القطبين، وارتفاع منسوب البحار، والآثار الأخرى السلبية للتغير المناخي".**

وتساءل المفكر الأميركي "ماذا نفعل حيال ذلك؟ كل بلد يقوم بأمر ما، لكن ليس بما يكفي. الولايات المتحدة من جهتها تقوم بالكثير، تتوجه مسرعة نحو الهاوية عبر إلغاء البرامج والتشريعات التي من شأنها التخفيف من وطأة الكارثة".

وأضاف أن هذا هو الوضع الحالي، لكن يمكن لذلك أن يتغير. لا تزال هناك قوى عالمية تواصل الكفاح. السؤال هو معرفة كيف ستخرج هذه القوى من الأزمة في المستقبل، وهذا ما سيحدد مصير العالم.■

من وحي الأحداث

وأد الأحياء

التيتي الحبيب

في المخيال العربي أهم ما يميز ما قبل الإسلام، أي ما يسمى بعهد الجاهلية، عادة بعض القبائل للتخلص من العار كانت تدفن البنات أحياء.

ونحن في القرن الواحد والعشرين كشفت جائحة كورونا عن نفس ظاهرة وأد الأحياء لكن في شكل جديد لا يخلو من القساوة والظلم. لقد أزاحت كورونا الوشاح عن ظاهرة وأد الأحياء في أعتى دول الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. فالأحياء الذين يتم وأدهم هم المسنون في دور العجزة. تعرضت ساكنة هذه الدور إلى الجائحة وهم الفئة الأكثر تضررا وأكثر هشاشة وضعف المناعة. وهذه الدور منتشرة هناك لأن الشيوخ المسنيين الفقراء وحتى متوسطى الحال لا يجدون من يهتم بهم ويرعاهم، ولذلك يرمون في هذه المؤسسات البئيسة كنوع من التخلص منهم.

مات الآلاف منهم بسبب كوفيد 19 ولازال الرأي العام يجهل الأرقام الحقيقية. كل الدول الرأسمالية تجاهلت هؤلاء البؤساء وتركتهم عرضة للموت والفتك بمبرر عدم وجود الأسرة وتجهيزات العناية المركزة الضرورية للإنعاش. هذا الإهمال يترجم في الحقيقة سياسة جهنمية سبق للمنظرين البرجوازيين أن وضعوا أسسها وهي التخلص من الجيش الاحتياطي لليد العاملة والعديد من الفئات الاجتماعية ذات الاحتياجات الخاصة أو المسنين الفقراء. وهذا ينقص العبء على ميزانيات الدولة في القطاعات الاجتماعية والرعاية. إنها سياسة المالتوسية.

هذه السياسة التي كانت تطبق في الخفاء وتحت الكثير من الأقنعة، فضحتها اليوم كورونا لما بدأت الأخبار تتسرب عن وضع المسنين في دور العجزة وعن أرقام الوفيات التي تنشرها بعض وسائل الإعلام في أوروبا الغربية.

بهذه الجريمة النكراء التي يرتكبها النظام الرأسمالي، وفي عقر داره، يتضح لجميع شعوب العالم أن حياة البشر لا تساوي شيئا أمام أهداف الرأسمالية. فكما نراها تقود العمال إلى مذبحة حقيقية لما تعرضهم إلى الوباء فإنها أيضا تمنع العناية والرعاية على الشيوخ والمسنين لأنهم لم يعودوا مصدرا لقوة العمل، بل جهة قدمت خدماتها وتضحياتها لما كانت تعمل وتكدح، ومن حقها في هذه المرحلة العمرية أن تنال ما تستحق من العناية والرعاية.■